جامعة يحيى فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

مذكرة بعنوان:

دور بنك الفلاحة و التنمية الريفية في تمويل و ترقية الإستثمارات الفلاحية

دراسة حالة وكالة المدية (2009-2017)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في علوم التسيير

تخصص: إدارة مالية

إعداد الطالبتين:

- مرازي خديجة
- مغراوي فاطمة الزهراء

تحت إشراف الأستاذ:

- د/ سالمي رشيد

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم و اللقب	الصفة	الملاحظات
جبارة مراد	رئيسا	
سالمي رشيد	مشرفا	
بوعزيز عبد الرزاق	عضوا ممتحنا	

السنة الجامعية: 2017-2018

شكر و تقدير

الحمد لله حمدا كثيرا مباركا فيه الذي مكننا من إنجاز هذا العمل .

وعملاً بقول إمام الموحدين وُقدوة المتبعين صلى الله عليه وآله وسلم " من صنع إليكم معروفا فكافئوه فإن لم تجدوا ما تكافئون به فادعوا له حتى ترو أنكم قد كافئتموه " .

و إعترافا بالفضل لأهله، و بالجميل لمسديه نتقدم بالشكر الجزيل و عظيم الإمتنان و أسمى عبارات التقدير و الإحترام إلى :

الأستاذ الدكتور سالمي رشيد بل الأب الحنون على تكرمه للإشراف على المذكرة و على توجيهاته و نصائحة و المعاملة الطيبة ..

كما نشكر كل موظفي بنك الفلاحة و التنمية الريفية لولاية المدية و نخص بالذكر السيد عبد القادر سليماني.

و إعترافا بالود و حفظا للجميل و تقدير الإمتنان نزكي عبارات الشكر إلى السيدة بن مسعود فتيحة التي أحاطتنا بكامل الرعاية و طيب المعاملة و لم تبخل علينا بالمعلومات و النصح و التوجيه و كل موظفي مديرية المصالح الفلاحية لولاية المدية على حسن المعاملة.

و في الأخير لا يسعنا إلا أن نقول جزاكم الله خيرا يا من ساهمتم و لو برأي.

إهداء

قبل كل شيء أحمد الذي أقدرني على انجاز هذا العمل حمدا كثيرا طيبا مباركا والصلاة والسلام
على خير الخلق أجمعين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

أهدي ثمرة جهدي إلى أغلى الناس في الوجود

إلى الغاليين الحبيبين:

أمي روح تتجسد بروح ملاك يحمل أعذب الصفات و أروعها، أنت ملكتي المتوجة بتيجان سماوية لا يراها إلا أهل القلوب ، حفظك الله و أطال في عمرك يا غالية .

أبي دفء يحميني من برد الحياة، حنان يشبع تطلعي للنجاح، من حفر في ذاكرتي منذ الصبا أن من أراد أن يعطي لحياته معنى عليه أن يصنع لنفسه هدفا، حفظك الله و أطال في عمرك و شافاك يا فخري .

إلى أعذب الألحان التي تتحد جميعا لتعزف أرق السنفونيات إلى اللؤلؤات الخالصات أخواتي الغاليات: رزيقة ،كريمة ، حبيبة ، سعيدة شفاها الله ،صابرين، مريم و إلى المهرة الأصلية التي ملئت بيتنا ضحكا و ضجيجا رتـــــاج.

إلى أميري الغالي و سندي أخي الغالي: نـــائل .

إلى أزواج إخوتي: عادل، عبد الغفور، محمد، أحمد .

إلى النجوم التي زينت سماء الدجى (يعقوب، زكريا، عبد المنعم، عبد الجليل، يونس، أمين، براء، أسماء، أميمة رماس... و الكتكوتين الجديدين: عبد الرحمان، أنس).

إلى الغاليين جدي و جدتي أطال الله في عمرهما،و جدي و جدتي رحمهما الله .

إلى كل أعمامي و عماتي، أخوالي و خالاتي .

إلى من كان عوني و سندي في بحثي هذا ، الذي زرع التفاؤل في دربي و قدم لي المساعدة و التسهيلات و الأفكار و جنى معي ثمار عملي "منير"، دون أن أنسى مساعدة الصديق "محمد رزكي".

إلى الأستاذ المشرف و أبي الثاني الذي كان عونا و سندا لي في إنجاز هذا العمل .

إلى الزهرات اللواتي عرفتني بهم الحياة صديقات دربي (فاطمة الزهراء التي كانت عونا لي في إنجاز ونجاح هذا البحث، كريمة، سعاد، نورة، نادية، سهام، رزيقة، جهيدة، إلهام، سارة، إيمان، هدى، زهرة، حفصة، دنيا، نجاة، سماح، سهام، إسمهان،حنان،سمية، سامية)

خديجة

إهداء

إلى من كان دعاؤها سر نجاحي، وحنانها بلسم جراحي، إلى بسمة الحياة وسر الوجود

إلى أغلى الأحبة، التي ستبقى كلماتها نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد

إلى أمي الغالية أطال الله في عمرها.

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار، إلى من علمني العطاء دون إنتظار

إلى من أحمل اسمه بكل افتخار، أرجو من الله أن يمد في عمره

ليرى ثمارا قد حان وقت قطافها بعد طول انتظار

إلى أبي الغالي أطال الله في عمره.

إلى من أعتز وأفتخر بهم إخوتي وأخواتي الأعزاء: حسين، احسن، محمد، فوزية، نسيمة، عائشة وسامية وإلى عمتي الغالية ياقوت وخالتي العزيزة فهيمة، والكتاكيت الصغار ملاك، اية، اسيا، شيماء، عصام، مايا، أميرة، لينا، جهان، ماريا، يوسف، رابح، محمد، بشرى، وسيلة.

إلى أحن شخصين في حياتي جدي وجدتي حفظهما الله وأطال في عمريهما وكل أعمامي وزوجاتهم

إلى من أرى نور الحياة وأملها في عينيه زوجي العزيز أحمد أعانه الله على كل خير

وعائلته الكريمة التي اختارها لي القدر أن تكون عائلتي الثانية عائلة تواري.

إلى صديقاتي اللاتي شاركنني الحياة بحلوها ومرها خاصة رفيقة دربي خديجة ،

أمينة، نسيمة، حورية، نادية، نورة،كريمة، سعاد،هاجر، خديجة، هدى.

فاطيمة الزهراء

ملخص الدراسة

تهدف الدراسة التي قمنا بها إلى تبيين دور بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تمويل وترقية الإستثمارات الفلاحية، حيث تطرقنا إلى كل من واقع التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي و واقع القطاع الفلاحي في الجزائر، و من أجل الوصول إلى نتائج الدراسة قمنا بدراسة ميدانية من خلال القيام باستبيان مع عينة من الفلاحين و جمع و تحليل تلك البيانات عن طريق برنامج spss، كما قمنا باتباع المنهجالوصفيفي الجانب النظري و المنهج التحليلي في الجانب التطبيقي وذلك بتحليل البيانات التي تم جمعها وتفسيرها.

ومن خلال هذه الدراسة توصلنا إلى أن القطاع الفلاحي من القطاعات الإستراتيجية و الحساسة التي تساهم بفعالية كبيرة في عملية التنمية و ذلك لمساهمته في تلبية الإحتياجات الغذائية للسكان، لذا قمنا بدراسة جزء صغير من قطاع الفلاحة و كيفية تمويله، حيث تبين لنا أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية المتواجدة بالمدية بالرغم من أنها تعد نظريا المحرك الرئيسي والفعال لزيادة وتيرة التنمية الإقتصادية في القطاع الفلاحي بالولاية من خلال منحها لمختلف قروض الإستثمار وقروض الإستغلال إلا أنها لا تساهم بشكل فعال في تحريك عجلة الإستثمار الفلاحي، وهذا راجع إلى الشروط التعسفية المطلوبة من البنك بالإضافة إلى الخدمات التي لا تتماشى و متطلبات الفلاحين.

الكلمات المفتاحية: التنمية الريفية، تمويل الاستثمار الفلاحي، قروض الاستثمار، قروض الاستغلال

Abstract

The study aims to identify the role of the Bank of Agriculture and Rural Development in the financing and promotion of agricultural investments, as we discussed the reality of bank financing for the agricultural sector and the reality of the agricultural sector in Algeria. In order to reach the results of the study we conducted a field study by conducting a questionnaire on a sample of farmers and collecting and analyzing these data with SPSS, and for that we have followed the descriptive approach in the theoretical part and the analytical approach in the practical side by analyzing the data collected and interpreted.

In this study, we found that the agricultural sector is one of the strategic and sensitive sectors that contribute significantly to the development process in order to contribute to the food needs of the population. Therefore, we studied a small part of the agriculture sector and how to finance it, Despite the fact that it is theoretically the main and effective engine for increasing the pace of economic development in the agricultural sector in the state through granting them various investment loans and exploitation loans, but they do not contribute effectively to move the wheel of agricultural investment, This is due to the arbitrary conditions required by the bank in addition to the services that do not meet the requirements of the farmers.

Keywords: Rural Development, Agricultural Investment Finance, Investment Loans, Exploitation Loans

العنوان	الصفحة
كلمة الشكر	
الإهداء	
ملخص الدراسة	I
فهرس المحتويات	IV
فهرس الأشكال والجداول	VII
فهرس الملاحق	X
مقدمة عامة	أ_د
الفصل الأول: التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي	2
تمهيد	2
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التمويل	3
المطلب الأول:مفهوم التمويل وخصائصه وطرقه	3
المطلب الثاني: أنواع التمويل ومصادره	8
المبحث الثاني: سياسة الإئتمان الفلاحي	13
المطلب الأول: الإئتمان الفلاحي، أهميته وطبيعته	13
المطلب الثاني: مصادر وضمانات ومخاطر الإئتمان الفلاحي	16
خلاصة	21
الفصل الثاني: واقع القطاع الفلاحي في الجزائر	23
تمهيد	23
المبحث الأول: واقع القطاع الفلاحي في الجزائر	24
المطلب الأول: القطاع الفلاحي خلال الفترة(1962_1982) /(1983_1999)	24
المطلب الثاني: القطاع الفلاحي خلال الفترة(2000_2008)/ (2009_2017)	29
المبحث الثاني: واقع القطاع الفلاحي في ولاية المدية(2009_2017)	34
المطلب الأول: التعريف بالقدرات الإنتاجية للولاية	35

المطلب الثاني: آليات التمويل وفرص الإستثمار	39
خلاصة	45
الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لأهم القروض الممنوحة من طرف(بدر) المدية	47
تمهيد	47
المبحث الأول: ماهية بنك الفلاحة والتنمية الريفية	48
المطلب الأول: تقديم عام لبنك الفلاحة والتنمة الريفية	48
المطلب الثاني: تقديم أهم القروض المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية	53
المبحث الثاني: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية وتحليل النتائج	62
المطلب الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية	62
المطلب الثاني: تحليل نتائج الدراسة	66
خلاصة	75
خاتمة	77
قائمة المراجع	79
الملاحق	84

أولا: فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
(1_3)	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	52
(2_3)	الهيكل التنظيمي لوكالة المدية	53
(3_3)	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس	66
(4_3)	توزيع عينة الدراسة حسب متغير السن	67
(5_3)	توزيع عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي	68

ثانيا: فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
(3_1)	تمويل الحبوب عن طريق قرض الرفيق	58
(3_2)	تمويل النشاطات الأخرى عن طريق قرض الرفيق	58
(3_3)	النشاطات الممولة عن طريق قرض التحدي	60
(3-4)	المشاريع الممولة عن طريق قرض التمويل بالإيجار	61
3_5)	تعداد الإستبيانات الخاصة بالدراسة	63
(3_6)	معامل ثبات الإستبانة	65
(3_7)	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس	65
(3_8)	توزيع عينة الدراسة حسب متغير السن	66
(3_9)	توزيع عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي	68
(3_10)	الوضعية القانونية للمستثمرة	69
(3_11)	هل المستثمرة مأمنة أم لا	70
(3_12)	هل الفلاحين منخرطين في تنظيم مهني	70
(3_13)	الفلاحين الذين يملكون بطاقة فلاح	71
(3_14)	مصادر تمويل المستثمرة الفلاحية	71
(3_15)	مدى تعامل الفلاحين مع بنك الفلاحة والتنمية الريفية	72

فهرس الملاحق

الرقم	الملحق	الصفحة
الملحق 01	الاستبيان	84
الملحق 02	قرض الرفيق	88
الملحق 03	قرض التحدي	89
الملحق 04	قرض التمويل بالايجار	90
الملحق 05	جدول ألفا كرونباخ	91

أصبح نجاح النظام الاقتصادي في وقتنا الحالي مربوطا بمدى فعالية نجاعة الجهاز المصرفي للدولة ومدى قدرتها على تمويل القطاعات الاقتصادية خاصة مع شح مصادر التمويل و ضعف أداء الأسواق المالية أو غيابها تماما، فالمهمة الأساسية للجهاز المصرفي هو تدعيم التنمية الاقتصادية، و بما أن القطاع الفلاحي يحتل المرتبة الثالثة ضمن مجمل القطاعات الاقتصادية، إذ يمثل في الجزائر العنصر المحرك للاقتصاد إلى جانب المحروقات، فإن تمويل هذا القطاع يعد من أعقد المشاكل التي تواجهها التنمية الاقتصادية نتيجة الصعوبات التي يعاني منها.

و لقد تحمل الجهاز المصرفي الجزائري مهمة تمويل الاقتصاد منذ السنوات الأولى للإستقلال و في إطار تخصص الجهاز المصرفي في ذلك الوقت تكفل البنك الوطني الجزائري بتمويل القطاع الفلاحي إضافة إلى بعض القطاعات الأخرى و قد عملت الدولة على وضع القواعد الأولية للتمويل بما يضمن توفير الموارد المالية لإنجاز برامج التنمية التي ركزت في مجموعها على تحسين إطار معيشة السكان و بعث التشغيل و توفير شروط إستقرار النشاطات و إعادة التوازن الجهوي، و كل هذه الحاجيات الجديدة للتمويل التي أفرزتها التنمية الوطنية على الصعيد الفلاحي أدت إلى إنشاء بنك الفلاحة و التنمية الريفية كمؤسسة جديدة تتخصص في تمويل هذا القطاع و تضمن توفير الموارد المالية اللازمة لتنميته في إطار الأهداف المسطرة في المخططات التنموية المعتمدة.

مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

- ما هو دور بنك الفلاحة و التنمية الريفية في تمويل و ترقية الإستثمارات الفلاحية ؟

الأسئلة الفرعية:

1- ما أهم مصادر تمويل المستثمرة في ولاية المدية؟

2- ما مدى تعامل الفلاحين مع بنك "بدر" ؟

3- ما هي أهم القروض الموجهة للقطاع الفلاحي من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية؟

الفرضيات:

1- التمويل الذاتي والدعم هو أهم مصادر تمويل المستثمرة.

2- أقل من 50% من الفلاحين يتعاملون مع بنك "بدر".

3- يقدم بنك الفلاحة والتنمية الريفية قروض طويلة ومتوسطة وقصيرة المدى.

أسباب اختيار الموضوع:

- إزالة الغموض عن كيفية التمويل البنكي للقطاع الفلاحي.
- الاهتمام المتزايد بهذا الموضوع في الآونة الأخيرة.
- الميول و الرغبة في معالجة هذا النوع من المواضيع.

أهداف الدراسة:

نهدف من خلال دراستنا إلى ما يلي:

- التعرف على دور التمويل البنكي في تحقيق التنمية في القطاع الفلاحي .
- التعرف على أهم القروض التي يقدمها بنك الفلاحة و التنمية الريفية لتمويل القطاع الفلاحي.
- التعرف على واقع القطاع الفلاحي في الجزائر.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة فيما يلي:

- أهمية التمويل في التنمية بالقطاع الفلاحي.
- مكانة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني.
- كثرة وتعدد الإجراءات التحفيزية في تطوير القطاع الفلاحي الجزائري.

حدود الدراسة:

يتمثل مجال وحدود الدراسة في إظهار المعلومات المتعلقة بالتمويل البنكي للقطاع الفلاحي في ولاية المدية، في الفترة الممتدة من سنة 2009 غاية سنة 2017 ، ومن حيث المكان كانت الدراسة التطبيقية على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية" بدر" لولاية المدية.

المنهج المتبع:

من أجل دراسة الإشكالية و الإجابة عن الأسئلة المطروحة نظرا لأهمية الموضوع إعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي و ذلك من خلال جمع المعلومات المتعلقة بالجانب النظري للدراسة و إبراز المفاهيم المرتبطة بالموضوع، و الاعتماد على منهج دراسة إحصائية و ذلك لربط الجانب النظري بالواقع العملي من خلال الأدوات الإحصائية كالجداول والأشكال.

صعوبات الدراسة:

هناك العديد من الصعوبات التي واجهتنا خلال إجراء الدراسة منها :

- قلة وعدم توفر الكتب الكافية حول التمويل الفلاحي.
- صعوبة الحصول على الوثائق الضرورية من طرف البنك وهذا راجع لسرية مهنته.
- قلة الإحصائيات الحديثة الكافية خاصة فيما يتعلق بالجهاز المصرفي والقطاع الفلاحي الجزائري، وان وجدت هذه الإحصائيات نجدها متضاربة حتى من نفس المصدر أحيانا.

أدوات التحليل:

لقد تم الاعتماد في جميع المعلومات المستخدمة في انجاز هذا البحث على مجموعة من الأدوات، و بالتالي فإن معظم المراجع هي عبارة عن بحوث و دراسات قدمت على شكل أوراق بحث في مؤتمرات و ملتقيات علمية، بالإضافة إلى النصوص التشريعية و التنظيمية التي تحكم و تنظم أعمال البنوك في الجزائر فضلا عن الاستعانة ببعض الكتب المتوفرة و البحوث الأكاديمية، و الإعتماد على منهج الدراسة الإحصائية و ذلك لربط الجانب النظري بالواقع العلمي من خلال الأدوات الإحصائية كالجداول و الأشكال .

الدراسات السابقة:

– معوش ايمان، بورحلة نسيمة، واقع التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في الجزائر دراسة حالة تمويل مشروع إستثماري من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية بعين بسام، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، الجزائر 2014-2015، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى واقع الفلاحة في الجزائر والوقوف على أهم المشاكل التي تواجهه، والتطرق إلى الإصلاحات التنموية منها المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

– دلال بن سمينة، التمويل البنكي للقطاع الفلاحي في الجزائر(1990-2000) دراسة حالة في بنك البدر، وكالة بسكرة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2004 .

وقامت هذه الدراسة بالبحث عن الخلل الموجود عند تمويل الجهاز البنكي للقطاع الفلاحي في ضل التخطيط المركزي محاولة الوقوف على مدى فعالية القوانين الصادرة للإصلاح خاصة قانون النقد والقرض ومن نتائج هذه الدراسة القرارات التي أخذت في فترة التخطيط المركزي كانت تدور حول النهوض بالقطاع الفلاحي بدلا من وضع سياسة عقلانية ومحكمة تعتمد على نموذج تنمية يلائم وضعية الاقتصاد في تلك الفترة، عملية الهيكلة تهدف إلى إقامة مبدأ التخصص البنكي، وتركيز اهتمامات البنوك في فعالية القطاع الفلاحي الجزائري تقتضي توسيع حد ود أغلبية المستثمرات.

– شويخي هناء، آليات تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر (دراسة تحليلية و تقييمية) مذكرة ماستر، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، دفعة 2012-2013.

هدفت هذه الدراسة بمعالجة الإشكالية التالية: ما مدى الإجراءات و التقنيات التي يعتمد عليها البنك في منح القروض ؟

و تمثلت نتائج الدراسة في أن التمويل البنكي أحد أهم مصادر قيام القطاع الفلاحي، حيث يعد التمويل البنكي آلية من آليات تمويل القطاع الفلاحي، كما أن آليات التمويل الفلاحي لا تقتصر على التمويل البنكي فقط بل يعتبر الدعم الفلاحي المتبع من طرف الدولة هو الآخر آلية من آليات التمويل لهذا القطاع.

– تقسيمات الدراسة:

وحتى نتمكن من الإلمام بجوانب هذا الموضوع وتحليل الإشكالية المطروحة ارتأينا تقسيمه إلى ثلاث فصول كما يلي :

الفصل الأول: بعنوان التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي والذي يتم فيه إلقاء نظرة عامة حول التمويل كما سوف يتم التطرق إلى سياسة الائتمان الفلاحي بصفة عامة أيضا.

الفصل الثاني: يحمل عنوان واقع القطاع الفلاحي الجزائري والذي نتطرق فيه إلى وضعية القطاع في ظل أهم البرامج التنموية و واقع القطاع في ولاية المدية.

الفصل الثالث: إتبعنا في هذا الفصل منهج دراسةإحصائية بالنسبة للدراسة التطبيقية و التي أجريت في وكالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

وسنختم هذه الدراسة بخاتمة نستعرض فيها أهم النتائج والتوصيات والآفاق المستقبلية.

تمهيد

يعتبر القطاع الفلاحي من بين القطاعات التي تحتاج إلى تمويل سواء كان تمويلا ذاتيا أو تمويلا خارجيا عن طريق القروض البنكية مثلا، و هذا من أجل الوصول بالقطاع الفلاحي إلى تحقيق التنمية الفلاحية و التي من أولوياتها تحقيق الإكتفاء الذاتي ثم الإعتماد عليه كقطاع مساهم في الصادرات و هذا من خلال ما قامت به الدولة من مساعدات و إجراءات من أجل توسيع هذا القطاع و المحافظة على موارده الطبيعية .

و في هذا الفصل سنتطرق إلى مبحثين كما يلي:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التمويل.

المبحث الثاني: سياسة الإئتمان الفلاحي.

المبحث الأول :مفاهيم عامة حول التمويل:

يعتبر التمويل اداة فاعلة وناجحة في عملية التنمية الإقتصادية، فهو منطلق لبداية كل مشروع وذلك لما يوفره من اموال لازمة لتغطية نفقات المشاريع المختلفة بقدر حاجاتها المطلوبة.

المطلب الأول: مفهوم التمويل وخصائصه وطرقه:

في هذا المطلب سنتطرق إلى ماهية التمويل(تعريفه؛خصائصه؛وطرق التمويل)

أولا: مفهوم التمويل

إن وظيفة التمويل تعتبر من أهم وظائف المؤسسات المالية حيث انها تقدم لذوي العجز المالي قروضا تفك بها ضيقتها ؛وبذلك تزيد من حركة النشاط الإقتصادي ؛وكما أن المؤسسات القائمة بالمشروع لا بد لها من القيام بدراسة مالية للمشروع وتقدير مبلغ الإحتياج وكيفية الحصول عليه ؛وتعددت تعاريف التمويل نذكر منها:

_ يعرف التمويل على أنه البحث عن الطرق المناسبة للحصول على الاموال واختيار وتقسيم تلك الطرق والحصول على المزيج الأفضل بينهم بشكل يناسب كمية ونوعية احتياجات المؤسسة[1].

_ كذلك يعرف على أنه توفير الأموال (السيولة النقدية) من أجل انفاقها على الإستثمارات وتكوين راس المال الثابت بهدف زيادة الإنتاج والاستهلاك[2].

_كما يعرف على أنه مجموعة من القرارات حول كيفية الحصول على الازمة لتمويل استثمارات المؤسسة.

ويعرف التمويل بأنه الإمداد بالأموال في أوقات الحاجة إليها[3] .

_ إن المقصود بالتمويل هو توفير الموارد المالية اللازمة لإنشاء المشروعات الإستثمارية، أو تكوين رؤوس الأموال الجديدة، و إستخدامها لبناء الطاقات الإنتاجية قصد إنشاء السلع والخدمات أو هو عبارة عن البحث عن

---

[1] محمد العربي شاكر، **محاضرات في تمويل التنمية الإقتصادية**، جامعة بسكرة، الجزائر،2006، ص 14.

[2] محمد شاكر العربي، مرجع سبق ذكره، ص 15.

[3] حمزة الشيخي إبراهيم الحزراوي، **الإدارة المالية الحديثة**، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 1998، ص 20.

الطرائق المناسبة للحصول على الأموال و إختيار و تقييم تلك الطرائق و الخصول على المزيج الأفضل بينهما بشكل يناسب كمية و نوعية إحتياجات و إلتزامات المنشأة المالية[1].

ـ يعرف على أنه توفير المبالغ النقدية اللازمة لإنشاء أو تطوير مشروع خاص أو عام غير أن إعتبار التمويل على أنه الحصول على الأموال بغرض إستخدامها لتشغيل أو تطوير المشروع يمثل نظرة تقليدية، بينما النظرة الحديثة له تركز على تحديد أفضل مصدر للأموال، عن طريق المفاضلة بين عدة مصادر متاحة من خلال دراسة التكلفة والعائد[2].

ـ يعبر التمويل عن كافة الأنشطة و الأعمال التي يقوم بها الأفراد و المشروعات للحصول على الأموال اللازمة برأس المال، أو بالإقتراض و إستثمارها في عمليات مختلفة تساعد على تعظيم القيمة النقدية المتوقع الحصول عليها مستقبلا في ضوء القيمة المتاحة حاليا للإستثمار والعائد المتوقع الحصول منه والمخاطر المحيطة به[3].

ـ يقصد به توفير الموارد الحقيقية وتخصيصها لأغراض التنمية، و يقصد بالموارد الحقيقية تلك السلع و الخدمات اللازمة لإنشاء المشروعات الإستثمارية و تكوين رؤوس أموال جديدة واستخدامها لبناء الطاقات الإنتاجية قصد إنشاء السلع والخدمات الإستهلاكية[4].

ـ يعرف التمويل على أنه التغطية المالية الكاملة للمشروع سواءا من الداخل أو من الخارج، فهو عملية تزويد المؤسسة برؤوس الأموال التي هي بحاجة إليها لتغطية مصاريف دورتها الاستغلالية والاستثمارية، ويتكون من مجموعة من الأسس العملية التي تتعلق بالحصول على الأموال من مصادرها المختلفة وحسن استخدامها من جانب الأفراد ومنشآت الأعمال[5].

---

[1] رابح خوني، رقية حساني، **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**، إيراك للنشر و التوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2008، ص95-96.

[2] أحمد بوراس، **تمويل المنشئات الإقتصادية**، دار العلوم، عنابة، الجزائر، 2008، ص 24.

[3] الحجازي عبيد علي أحمد، **مصادر التمويل**، دار النهضة، بيروت، لبنان، 2001، ص 11، ص 12.

[4] محمد عبد العزيز عجمية، **مقدمة في التنمية و التخطيط**، دار النهضة العربية، لبنان، 1982، ص 21.

[5] فورد ستوم بوجين، **التمويل الإداري**، دار المريخ، الرياض، السعودية، 1993، ص 20.

ثانيا:خصائص التمويل

إن الأموال التي تتحصل عليها المؤسسة من مصادر مختلفة لها عدة خصائص من بينها:

1_ الإستحقاق: و يعني أن الأموال التي تتحصل عليها المؤسسة من التمويل لها فترة زمنية و موعد محدد ينبغي سدادها فيه، بغض النظر عن أي إعتبارات أخرى.

2_ الحق على الدخل: و يقصد به أن مصادر التمويل لها الأولوية في الحصول على فوائد أموالها قبل أي توزيع لأرباح المؤسسة .

3_ الحق على الموجودات: إذا عجزت المؤسسة عن تسديد إلتزاماتها من خلال السيولة أو الموجودات المتداولة، تلجأ إلى إستخدام الموجودات الثابتة، و هنا يكون الحق الأول لمصادر التمويل بالحصول على أمواله و الفوائد المترتبة عليها قبل تسليم إلتزامات أخرى .

4_ الملائمة: و تعني أن تنوع مصادر التمويل و تعددها تعطي المؤسسة فرصة إختيار مسار النمو الذي يناسب في التوقيت و الكمية و الشروط و الفوائد[1] .

ثالثا:طرق التمويل

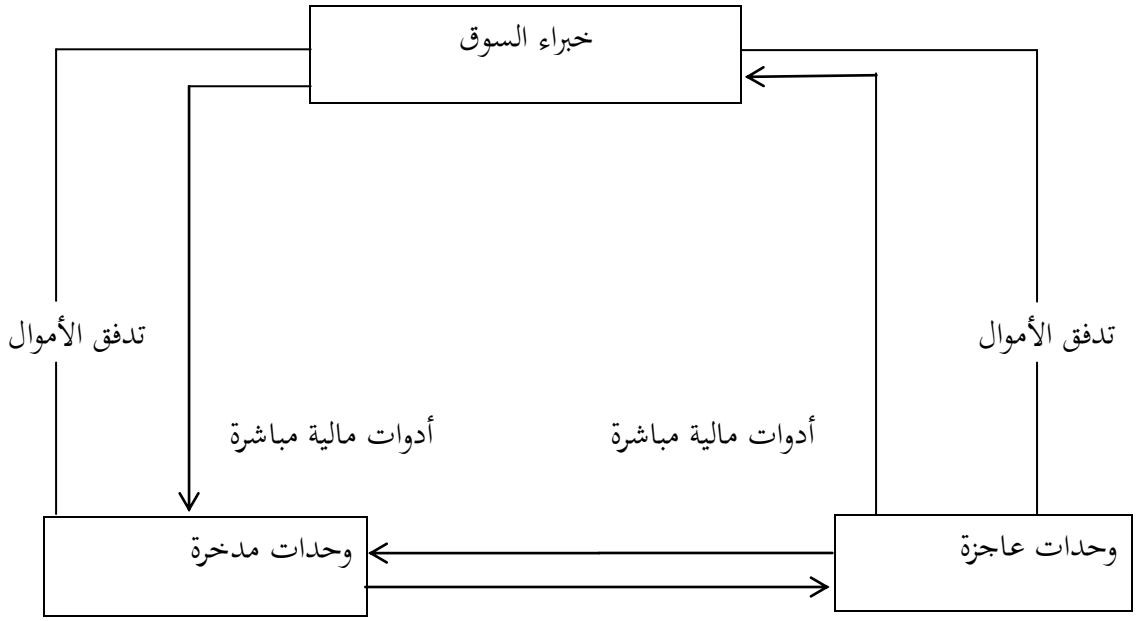
إن طريقة حصول المؤسسة على إحتياجاتها من الأموال يعتبر من أهم إنشغالاتها، ويعد التمويل عاملا مهما من عوامل علم الإقتصاد .

1-التمويل المباشر: يعبر عن العلاقة المباشرة بين المقرض والمقترض دون تدخل أي وسيط أو مؤسسة مالية، فالوحدات ذات الفائض في الموارد النقدية والإدخارية يمكن تحويلها إلى الوحدات التي هي في عجز مالي لتلبية إحتياجاتها، وله عدة صور، ويختلف باختلاف المتعاملين في المشروعات (أفراد؛ حكومة) .

[1] هيثم محمد الزغبي، **الإدارة و التحليل المالي**، دار الفكر للطباعة و النشر، عمان، 2000، ص 77-78.

الشكل الموالي يوضح هذا النوع من التمويل:

الشكل رقم 1: قنوات التمويل المباشر



المصدر:عبد المنعم السيد علي ونزار الدين العيسي، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص89.

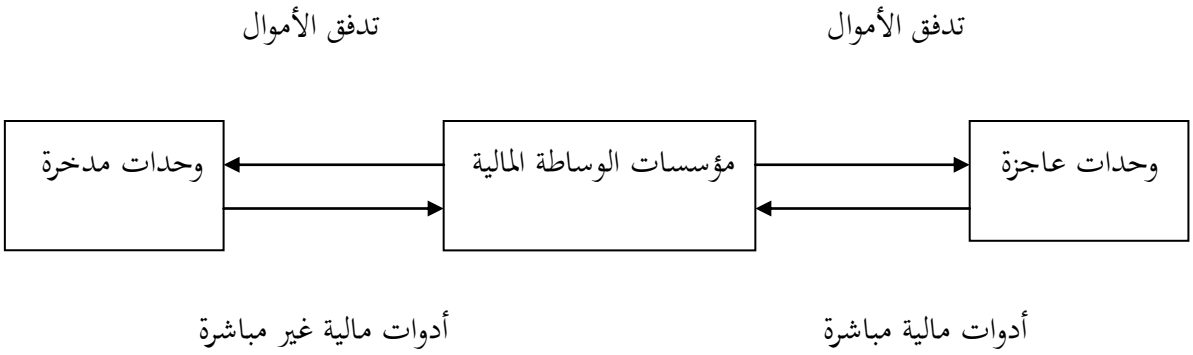
هذا النوع من التمويل يتخذ صور متعددة كما يختلف باختلاف المقترضين (مؤسسات، أفراد، هيئات حكومية).

أ–المؤسسات:تستطيع أن تحصل على قروض وتسهيلات إئتمانية من مورديها، أو من عملائها، أو حتى من مؤسسات أخرى، إلا أنها يمكن أن تخاطب القطاع العريض من المدخرين الذين يرغبون في توظيف اموالهم دون ان يرتبط نشاطهم مباشرة بالنشاط الإقتصادي للمؤسسة.

ب- الحكومات: تلجأ الحكومة في بعض الاحيان غلى التمويل المباشر عن طريق الإقتراض من الافراد والمؤسسات، من خلال إصدار سندات متعددة الأشكال ذات مدة زمنية مختلفة، وأسعار فائدة متباينة، ومن أهم هذه السندات نجد أذونات الخزينة.

2- **التمويل غير المباشر:** في هذا التمويل يقوم المقترضين النهائيين بإصدار أوامر مالية ثانوية متداولة وغير متداولة، من أجل إشباع حاجاتهم التمويلية، وهذه العملية ترتكز على تدخل الوسطاء الماليين[1].

الشكل رقم 2: قنوات التمويل غير المباشر



المصدر: عبد المنعم السيد علي ونزار سعد الدين، مرجع سابق، ص92.

[1] خديجة لحمر، **دور النظام المالي في تمويل التنمية الإقتصادية في تمويل التنمية الإقتصادية حالة البنوك الجزائرية واقع و آفاق**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماحستير، كلية العلوم الإقتصادية و التسيير، الجزائر،2004-2005، ص 22.

المطلب الثاني: أنواع التمويل ومصادره

يصنف التمويل إلى عدة أنواع وله عدة مصادر نذكرها فيما يلي:

أولا: أنواع التمويل

1-**تصنيف التمويل حسب المصدر**:من خلال هذا التصنيف نلاحظ انه يوجد تمويل داخلي وخارجي:

ا- **التمويل الداخلي(الذاتي)**: وهي مصادر تمويل ذاتية أي تعتمد المؤسسة على مواردها الذاتية من الإحتياطات والأرباح المتراكمة وعلى ما تحوزه في خزينتها من أصول نقدية سائلة وكذا على الموارد المتاحة [1].

ب-**التمويل الخارجي**: ويكون مصدره من خارج المؤسسة لأن استخدام التقنية واستعمال الأساليب الحديثة في جميع القطاعات الإقتصادية بات أمرا ضروريا، وذلك من أجل النهوض بالقطاعات الإنتاجية والخدمية وزيادة الكفاءة الإنتاجية وتحقيق الاكتفاء الذاتي[2].

2- تصنيف التمويل حسب الغرض: ويظهر من خلال هذا التصنيف التمويل الموجه للاستغلال، والتمويل الموجه للاستثمار ونلاحظه فيما يلي:

أ-**تمويل الاستغلال**: هي النشاطات التي تقوم بها المؤسسات خلال دورة الاستغلال، ومن مميزات هذه النشاطات أنها تتكرر باستمرار أثناء عملية الإنتاج، ومن امثلتها التمويل، التخزين، الإنتاج، التوزيع... ونظرا لطبيعتها المتكررة والقصيرة زمنيا، فإنها تحتاج إلى نوع معين من التمويل يتلائم مع هذه الطبيعة، وقد كان ذلك من بين العوامل التي دفعت البنوك إلى تطوير طرق عديدة وتقنيات متنوعة لتمويل هذه النشاطات[3] .

ب-**تمويل الاستثمار**: يتمثل في تلك الأموال المخصصة لمواجهة النفقات التي يترتب عليها خلق طاقة إنتاجية جديدة، أو توسيع الطاقة الحالية للمشروع[4] .

---

[1] مصطفى رشدي شيخة، **النقود و المصارف و الإئتمان**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 1999، ص 186.

[2] هيثم صاحب عجام، علي محمد سعود، **التمويل الدولي**، دار الكندي للنشر و التوزيع، الأردن، 2002، ص 40.

[3] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2003، ص 57.

[4] رابح خوني، رقية حساني، مرجع سبق ذكره، ص 99 ص 100.

وفي هذه المرحلة يتقلص رأس المال لدى المؤسسة وفي نفس الوقت يزداد لديها رأس المال الثابت هذا إذا كان التمويل من مصادر ذاتية، أما في الحالة التي يكون فيها التمويل من خارج المؤسسة فإن حجم راس المال الخاص لن يتغير [1] .

ويتمثل تمويل الاستثمار في مرحلتين هما[2]:

- **مرحلة الإنتاج:** وفي هذه المرحلة تستهلك كميات من المواد الخام والوقود وتدفع الأجر والمرتبات للموظفين والمنتجين، إضافة إلى تسديد جميع النفقات الأخرى الجارية وهذه النفقات يجب أن تغطيها عن طريق توفير المال اللازم.

– مرحلة التسويق: تبدأ عملية التسويق بعد انتهاء عملية الانتاج مباشرة وإعداد السلعة للتسويق (تعبئتها، نقلها، تخزينها، وتوزيعها) وهذه المراحل المتعددة في عملية التسويق لا تتم إلا بعد تحمل المشروع لنفقات باهضة يجب عليه تسديدها مما لديه من أموال.

3– تصنيف التمويل حسب المدة: تعتمد المؤسسة بشكل كبير على هذا الصنف من التمويل حيث ينقسم بدوره إلى ثلاث أقسام وهي:

أ_ تمويل قصير الأجل: وهو أحد أنواع مصادر التمويل الخارجي ويمثل التمويل الذي يستخدم لتمويل العمليات الجارية في المشروع ويرتبط بتخفيض أهدافه في السيولة والربحية [3] .

و ينقسم التمويل قصير الأجل إلى عدة أقسام هي:

_الائتمان التجاري: ويعبر عن المشتريات الآجلة لحسابات الدفع والتي تمثل أكبر مصدر من مصادر الأموال قصيرة الأجل [4] .

[1] هيثم صاحب عجام، علي محمد سعود، مرجع سبق ذكره، ص 24.

[2] نفس المرجع، ص 24.

[3] عدنان هاشم السمرائي، **الإدارة المالية**، دار سهران للنشر، عمان، الأردن، 1997، ص 264.

[4] حسين عطا غنيم، **دراسات في التمويل**، المكتبة الأكاديمية للنشر، القاهرة، 2005، ص 284.

ـ **الائتمان المصرفي** : وهو عبارة عن الثقة التي يوليها المصرف التجاري لشخص ما، حيث يضع تحت تصرفه مبلغ من المال، ويكلفه فيه لفترة محددة بتفق عليها بين الطرفين، ويقوم المقترض في نهايتها بالوفاء بالتزامه، وذلك لقاء عائد مدين يحصل عليه المصرف من المقترض يتمثل في الفوائد والعمولات والمصاريف [1].

ـ **القروض المصرفية قصيرة الأجل**: وتتضمن الحسابات الجارية وحسابات التوفير ويتم اقراضها إلى الأفراد أو المؤسسات أو البنوك، وهي قصيرة الأجل واجبة السداد خلال مدة لاتزيد عن سنة [2].

ب_ التمويل متوسط الأجل: يرتبط التمويل متوسط الأجل بتمويل حاجة دائمة للمشاريع المقترضة ويكون لتغطية تمويل الأصول الثابتة أو لتمويل المشروعات تحت التنفيذ ويتمثل التمويل متوسط الأجل ب:

ـ **القروض المصرفية متوسطة الأجل**: وهي القروض التي تزيد فترتها عن السنة، وتصل إلى خمس سنوات، وعادة مايتم تسديدها على شكل أقساط يتم تحديد مواعيد استحقاقها وقيمتها، و قد تكون متساوية في شروط عقد الإقتراض، و قد يكون سعر الفائدة للقروض المتوسطة أعلى من سعر الفائدة للقروض قصيرة الأجل[3].

ـ **التمويل بالإستئجار**: هي عملية تبقي الأصل تحتالشركة المستأجرة، و أن تحصل على التمويل في آن واحد، و هناك تشابه بين الإستئجار و الإقتراض من نواحي عديدة، و لكن من ناحية أن المؤجر يكون في وضع أفضل من الدائن، عندما تواجه الشركة صعوبات مالية، فإذا لم تستطع سداد إلتزامات الإيجار فإن المؤجر يملك حقا قانونيا إقوى من حق الدائن لإسترداد الأصل المؤجر لأنه لا يزال المالك القانوني لهذا الأصل[4] .

ج_ التمويل طويل الأجل: تمثل أموال الملكية أي تمويل طويل المدى المصدر المهم و المناسب للمشاريع الضخمة و المشاريع ذات الإنجاز الحدي، و من بين هذه الأموال ما يلي [5]:

---

[1] عبد الغفار حنفي، **أساسيات التمويل و الإدارة المالية**، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 2007، ص 452.

[2] عدنان تايه النعيمي و آخرون، **الإدارة المالية (النظرية و التطبيق)**، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 352.

[3] عدنان هاشم السمرائي، مرجع سبق ذكره، ص 264.

[4] عبد الرحمان دعا لمبيل، عبد الفتاح السيد سعد النعماني، **التمويل الإداري**، دار المريخ، السعودية، 1993، ص 437.

[5] عبد الحليم كراجة و آخرون، **الإدارة و التحليل المالي**، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص 78.

ـ **الأسهم العادية:** و هي عبارة عن حصة في رأس مالالشركة المساهمة العامة المصدرة لهذه الأسهم و هي ذات قيمة إسمية تمثل القيمة المدونة على متن السهم لا تعني بالضرورة سعر السهم (سعر الشراء)و في العادة تكون الأرباح الموزعة تمثل نسبة من القيمة الإسمية للأسهم العادية.

ـ**الأسهم الممتازة:** و هي عبارة عن أسهم تحمل البعض من صفات الأسهم العادية و البعض الآخر من السندات،و هي أيضا سند ملكية كاملة، و يتمتع حامل السهم بنفس المزايا و الحقوق التي يتمتع بها حامل السهم العادي.

ـ **السندات:** و هي عبارة عن مستند مديونية طويلة الأجل تصدرها المؤسسات يعطي لحامله الحق في الحصول على القيمة الإسمية للسند في تاريخ الاستحقاق كما تعطيه الحق أيضا في معدل فائدة دوري يتمثل في نسبة القيمة الإسمية كما تحدد القيمة السوقية على حسب درجة المخاطر التي تواجهها حاملها.

ثانيا: مصادر التمويل

يمكن تصنيف مصادر التمويل على أساس[1]:

1ـ **مصادر داخلية (ذاتية)** : عن طريق المدخرات المتأتية من الأرباح التي حققها المشروع للوفاء بإلتزاماته المالية، أي الاعتماد في تمويل الاحتياجات على القدرات المالية الذاتية دون اللجوء إلى مصادر أخرى .

2– **مصادر خارجية:** و تكون باستخدام المدخرات المتاحة في السوق المالية سواء كانت محليا أو أجنبيا لمواجهة احتياجات التمويل.

***– و تكمن أهمية التمويل فيما يلي[2]:**

– معرفة القدرة المالية للمؤسسة و إمكانيتها لتسديد الديون أو شراء إستثمارات جديدة.

– مساعدة المؤسسات الحديثة على مواجهة المنافسة في السوق و ذلك لتوفير السلعة بالكمية المنسبة و السعر التنافسي.

---

[1] محمد صالح الحناوي، **الإدارة المالية و التمويل**، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2002، ص 306،ص 307.

[2] تومي محجوبة، بالعيسي ربيعة، **دور التمويل المصرفي في تطوير القطاع الفلاحي الجزائري(دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة البرواقية)**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص علوم مالية، جامعة المدية، الجزائر، دفعة 2017، ص 5،ص6.

– تحقيق التنمية الإقتصادية للبلاد .

– يساهم التمويل في تحقيق أهداف المؤسسة من أجل تجديدأو تحسين رأس المال الثابت للمؤسسة كالأبنية أو إستبدال المعدات و الآلات، و يعتبر أيضا كوسيلة سريعة تستخدمها المؤسسة لتوجه بها احتياجاتها الجارية و الخروج من حالة العجز المالي.

– يظمن التسيير السير الحسن للمؤسسة فهو يعمل على تحرير الأموال, الموارد المالية المجمدة سواء داخل المؤسسة أو خارجها و يوفر إحتياجات التشغيل و يزيد من الدخل لإنجاز مشاريع معطلة و أخرى جديدة .

لهذا يعتبر قراره من القرارات الأساسية التي يجب أن تعتني بها المؤسسة، ذلك أن مستخدمي القرارات المالية خلال بحثهم عن مصادر التمويل اللازمة و الموافقة لطبيعة المشروع المستهدف و إختيار أحسنها، و إستخدامها إستحداما أمثلا يتناسب و تحقيق أكبر عائد بأقل تكلفة و بدون مخاطر، مما يساعد على بلوغ الأهداف المسطرة و أن البديل الذي يكلف المؤسسة أقل ما يمكن من تكلفة رأس المال يتمثل في حسن إختيار طرق التمويل الذي يعتبر أساس السياسة المالية.

المبحث الثاني:سياسة الإئتمان الفلاحي

المطلب الأول: الإئتمان الفلاحي (التمويل الفلاحي) ،أهميته و طبيعته.

يتميز القطاع الفلاحي بوجود قيود خاصة لارتباطه بالظروف المناخية والوتائر البيولوجية والأنظمة الإنتاجية المختلفة ,مما يستوجب مرونة و تنوع طرق وإجراءات التمويل حتى يلعب دورا محفزا في إنعاش القطاع

أولا:تعريف الإئتمان الفلاحي

التعريف الأول: إن التمويل الفلاحي هو عبارة عن قروض فلاحية هي في غالبيتها قصيرة أو متوسطة الأجل وقليل منها مخصص للأجل الطويل والهدف منها تمويل المحصول والإنتاج الفلاحي والزراعي الجاري والأجهزة والابنية[1].

التعريف الثاني: هو توفير واستخدام الأموال اللازمة لتطوير الزراعة وتحسين مستوى معيشتهم ,ويتمثل في منح الفلاحين المستثمرين فرصة استغلال قدرتهم على اقتناء أنواع مختلفة من المبيدات والأسمدة والآلات الخاصة باستصلاح الأراضي وتهيئتها وتدعيم الري لاستخدام الأراضي في أكثر من دورة إنتاجية خلال السنة[2] .

التعريف الثالث: هو التوفير اللازم للاستثمار في القطاع الزراعي بغض النظر عن مصدره إذا كان من خلال الاقتراض الزراعي أو التمويل الذاتي أو المساعدات أو إصدار السندات.....الخ[3].

---

[1] معوش ايمان و بورحلة نسيمة، **واقع التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في الجزائر (دراسة حالة تمويل مشروع استثماري من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية "بدر "**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة البويرة ،الجزائر، دفعة 2015، ص 69.

[2] شويخي هناء، **اليات تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر** ،**(دراسة تحليلية و تقييمية)**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية ،جامعة بسكرة ،الجزائر، دفعة2013، ص 26 .

[3] حمدي باشا وليد، **دور السياسة الائتمانية في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر**، مذكرة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم مالية ،جامعة باتنة، الجزائر، دفعة 2014، ص 36 .

ثانيا: أهمية الإئتمان الفلاحي:

_ للإئتمان الفلاحي أهمية كبيرة في المجتمعات التي تعتمد على الفلاحة كمورد أساسي لها و هو في الغالب إئتمان قصير الأجل أو متوسط الأجل و قليلا منه مخصص للأجل الطويل، و يؤدي الإئتمان الفلاحي إلى زيادة الإنتاج الفلاحي و النهوض بالتنمية الفلاحية، كما يؤدي في حالة حسن إستخدامه إلى رفع مستوى معيشة الفلاحين و زيادة مساهمة الدخل الفلاحي في تركيب الدخل الوطني و التقليل من درجة التبعية الغذائية و التخفيف من آثارها السلبية على النشاط الإقتصادي[1].

_ للإئتمان الفلاحي دور فعال في التنمية و ذلك بإنتاجيته و ربحه الوفير و لا يكزن الإئتمان الفلاحي مربح و منتج إلا إذا كان موظف تبعا للتقنيات المكيفة للمحيط الريفي، و لذلك يجب أن يكيف الإئتمان دائما بميزات خاصة بالقطاع و هذا يعتبر الشرط الأول الذي يعطي ميزة فعالة للقرض، عن إستعمال الإئتمان يجب أن يؤدي بالضرورة إلى تطور المعرفة الإقتصادية و السياسية لمستعملي الإئتمان و لذلك يجب أن نلفت الإنتباه إلى:

_ تحسين القابلية للمنافسة مثال ذلك: إستعمال آلات الحلب(يمكن تقليص اليد العاملة و إقتصاد وقت العمل).

_ تطوير طرق الإستغلال (الهدف الأساسي هو تقليص أقصى التكاليف لتخفيض أسعار العائد و ربح السوق، مثال ذلك تربية الدواجن البيوض في بطاريات، إستعمال الرش المحوري، طريقة التقطير لإقتصاد الماء...الخ.

_ رفع الإنتاج بإدخال مضاربة جديدة، مثال ذلك: إنتاج مكبر زراعي بلاستيكي، و هذا يتطلب تمويل ضخم، في هذه الحالة الفلاحين يتوجهون إلى البنك لطلب قرض طويل أو متوسط الأجل.

_ إحتياط ضد التغيرات السداسية والسنوية للمصاريف و الإيرادات، مثال: حالة إنتاج المحاصيل (المصاريف تبدأ في شهر أكتوبر بتهيئة الأرض، شراء المزروعات، الأسمدة) تسديد اليد العاملة تمتد لمدة 9 أشهر،

[1] محمد عبد العزيز عجمية، مصطفى رشدي شيحة، **النقود و البنوك و العلاقات الإقتصادية الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1987، ص14.

إستعمال المبيدات، و أخيرا المصاريف المتعلقة بالحصد، التخزين، توزيع المنتوج). ففي هذا المثال الفلاح يمول جزء من تكاليفه بمصاريفه الخاصة(التمويل الذاتي) والآخر يغطى بتمويل بنكي على شكل قرض موسمي.

_ يتضمن متابعة النشاط، مثال ذلك: يسمح بمتابعة إستغلال القروض البنكية و ذلك لتمكين بالنسبة للوارثين الذين يريدون إعادة تسيير أعمال المزرعة و شراء نصيب الوارثين الآخرين الذين يفضلون البيع من أجل التصفية.

ثالثا: طبيعة الإئتمان الفلاحي

إن التمويل البنكي للقطاع الفلاحي يجب أن يراعي الخصائص الذاتية لهذا القطاع من حيث[1]:

_ الطبيعة الإحتمالية و المتغيرة للإنتاج و الدخل و الأسعار: حيث تعتمد الحياة الفلاحية على المعطيات و ظواهر متغيرة و غير مأكدة و تسيطر عليها عوامل خارجة عن إرادة الإنسان كالعوامل البيولوجية و الطبيعية و المناخية مما يأثر في حجم الإنتاج فلا يمكن تحديد حجم المحصول إلا عند تحققه، كذلك لا يمكن تحديد الدخل بدقة لصعوبة تحديد النفقات و الأسعار الفلاحية، هذه الأخيرة التي تتوقف على عرض إنتاجي غير مرن مما يهدد السيولة اللازمة لتمويل الإنتاج من ناحية و يدعم الطبيعة الإحتمالية من ناحية أخرى.

_ تفتيت الملكية و تعدد الإستغلاليات الفلاحية إضافة إلى تعدد الأشكال القانونية للإستغلال و تنوع علاقات الإنتاج الفلاحي و التي تبدأ من مجرد الإستغلال إلى الإيجار بالمشاركة ثم الإيجار النقدي و بالطبع فإن هذا يثير مشكلة تحديد المستفيد من الإئتمان و ضمان القروض و نوعيتها .

_ المستوى المتخلف من التكنولوجيا الفلاحية و ضرورة إمتداد الإئتمان الفلاحي إلى الملكية و المرافق الأساسية و تصنيع الريف.

_ إرتباط الإئتمان الفلاحي للسوق العالمية للتصدير .

[1] بورنان أميرة كوثر؛**ما مساهمة القطاع المصرفي في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر دراسة حالة تمويل مشروع إستثماري**، مذكرة لنيل شهادة ماستر ؛علوم إقتصادية وعلوم تجارية وعلوم التسيير تخصص مالية وبنوك، جامعة ورقلة ، الجزائر، دفعة2016، ص5-6.

المطلب الثاني: مصادر و ضمانات و مخاطر الإئتمان الفلاحي

أولا: مصادر الإئتمان الفلاحي:

كان من الضروري إيجاد تدبير لهذه المشكلة الجوهرية بالعمل على توفير الموارد المالية، لأنه في الكثير من الأوقات يجد الفلاح نفسه في حاجة إلى الأموال يقوم باستخدامها للعمليات الإنتاجية وخاصة في بعض المواسم، كموسم الحرث أو الحصاد مثلا لشراء البذور، وتشغيل العمال ونقل المنتوج.....والاحتياجات الاستهلاكية

فإن وجدت مع كبار الفلاحين فإنها قليلة إن لم تكن معدومة مع صغار الفلاحين ومتوسطهم، لهذا نجد معظم الفلاحين يلجؤون إلىالاقتراض حيث مصادر الإقراض متعددة ومختلفة من بلد إلى أخر إلا أنها على العموم تتم في الإشكال التالية:

ـ عن طريق الاقتراض من الأفراد.

ـ عن طريق الاقتراض من التجار .

ـ عن طريق الاقتراض من البنوك التجارية .

ـ عن طريق الاقتراض من التعاونيات .

ـ عن طريق الاقتراض من البنوك الحكومية .

هذا ما سنوضحه لاحقا في عنصر مؤسسات التمويل الفلاحي، فقد يجد الفلاح الجزائري في كثير من الأحيان بحاجة إلى الأموال لاستخدامها في العمليات الانتاجية الفلاحية، وخاصة في بداية الموسم الفلاحي أو نهايته فلهذا نجد الفلاح يلجأ إلى الاقتراض من مصادر التمويل المختلفة حيث نجد نوعان من مصادر التمويل أو مؤسسات التمويل الفلاحي الأكثر شيوعا في الجزائر:

1_المؤسسات التي تمول الفلاحين عينيا:

هي عبارة عن تعاونيات متخصصة في التمويل الفلاحي لأنهاأكثر فعالية في تحقيق الأهداف المبتغاة من عملية التمويل ،كما أنها تقوم بتقديم قروض عينية للفلاحين، خاصة المواد التي هم في حاجة إليها، يعني بعبارة أخرى تمنح للمزارعين الاسمدة، البذور، الخدمات...الخ

وأيضاهذه القروض تكون في شكل الماشية، الأبقار، العتاد الفلاحي لتهيئة الأرض واستصلاحها,ومن هذه المؤسسات: "crma" ، "pda" ، "sap" ،" capcs".

2- المؤسسات التي تمول الفلاح نقدا :

من اهم المؤسسات المالية التي مارست هذه المهمة في الجزائر:

1-البنك الوطني الجزائري من سنة 1962 الى 1982.

2-الصندوق الوطني لضبط التنمية الفلاحية.

3-بنك الفلاحة والتنمية الريفية ابتذاءا من 13 مارس 1982 الى يومنا.

4-الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي.

5-الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي .

وتختلف هذه القروض في فترة استردادها ونسب فوائدها كما يلي:

أ – القروض قصيرة المدى:يسمى بقرض الموسم الفلاحي.

ب– القروض متوسطة الأجل:هي قروض تجهيزية تتمثل في اقتناء عتاد تهيئة الأرض والآلات,والات السقي ....ومدتها من سنتين الى خمسة سنوات.

ج- القروض طويلة الأجل: هي قروض طويلة المدة تصل احيانا الى 25سنة لاستردادها وهي ذات طابع خاص بالمشاريع الكبرى والتجهيزات الضخمة مثلا كاستصلاح الاراضي,حفر الآبار للسقي ذات السعة الواسعة[1].

ثانيا: ضمانات التمويل الفلاحي:

تختلف الضمانات التي يقدمها الفلاح للبنك باختلاف مبلغ القروض والغرض منه وأجله, فالضمان المقدم في حالة الائتمان القصير أوالمتوسط الأجل يمكن ان يكون في شكل رهن للآلات والمعدات والمواشي والمحاصيل الناتجة عن استخدام القروض ,أما في حالة الائتمان طويل الأجل تطالب البنوك بضمانات أقوى زيادة

في الأمان,لذلك تطالب عادة في رهن الاصول الثابتةكالعقارات ,الاراضي ,البناءات ,والسكنات الريفية...).

بالإضافة إلى الضمانات المذكورة يبقى الائتمان بحاجة إلى سند قوي من طرف المؤسسات أو شركات التأمين,وهذه الضمانات عبارة عن ضمانات مكملة وأهمها:التأمين على الحياة والتامين على الاخطار مثل الحرائق....[2]

ثالثا: مخاطر التمويل الفلاحي:

بالرغم من الضمانات السابق الإشارة اليها يبقى الائتمان الفلاحي يواجه جملة من المخاطر نذكر منها:

-تأثير العوامل الجوية البرودة ,الحرارة,السيولة والبيولوجية الآفات ,الحشرات ,الأمراض..

على المحصول مما يعرضه للكثير من المخاطر الشيء الذي ينعكس على الفلاحين فيسبب لهم كثيرا من الخسائر مما يزيد في أعباء اقتراضهم للأموال.

-طول الدورة الانتاجية في القطاع الفلاحي يستلزم بقاء القرض عند الفلاح لفترة طويلة والذي يعتبر في غير صالح البنك الذي يسعى إلى تحقيق الدوران السريع لرأس المال ليعود عليه بأكبر فائدة ممكنة .

---

[1] http://alfassociation – blogspot .com/2012/10/blog – post – 2302,17/04/2017 ,11 :30 جامعة المهندسين و الفلاحين ،السياسات الفلاحية في الجزائر ،الجلفة ،اكتوبر

[2] ريم كعباش، وفاء ناجم، **التمويل البنكي للقطاع الفلاحي في الجزائر (دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية عين الدفلى)**، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد نقدي و بنكي، جامعة خميس مليانة، الجزائر، دفعة 2017، ص16 .

-عدم التحكم في المردودية الإنتاجية وقانون تناقص الغلة.

-عدم قدرة الفلاح على فرض الأسعار التي تضمن له تغطية تكاليف الانتاج بما فيها فائدة القرض ,فبمجرد ظهور المحصول يعرضه في السوق بالسعر الجاري لان المنتوجات الفلاحية سريعة التلف وقد يزيد العرض فينخفض السعر,مما يؤثر في صافي دخله على سداد القرض.

-وجود اخطاء في السياسة الائتمانية للبنك وعدم تلاؤمها مع طبيعة القطاع[1].

* و يمكن الإشارة إلى معيقات التمويل الفلاحي في التالي:

يعتبر جهاز التمويل للقطاع الفلاحي أداة ضرورية لتمويل القطاع الفلاحي وذلك عن طريق تقديم القروض للإستثمارات الفلاحية[2]، وتوفير الشروط الضرورية لإنجاح الفلاحة الجزائرية؛ حيث مرت السياسة التمويلية للقطاع الفلاحي بمرحلتين هامتين:

-مرحلة التخصيص الفلاحي.

-مرحلة التخصيص البنكي أو المصرفي.

ومنذ تأسيس بنك الفلاحة والتنمية الريفية وفقا للمرسوم 82/106 المؤرخ في 13 مارس 1982 وتكليفه بمهام تمويل القطاع الفلاحي ؛اتبعت سياسة القروض الفلاجية بصفة متنامية الإصلاحات الإقتصادية في القطاع.

إن تمويل القطاع الفلاحي يتحقق بمنح قروض بنكية في المدى المتوسط والطويل والقصير الأجل؛ علما أن المستثمرة الفلاحية باعتبارها مسؤولة بالكامل عن أعمال التسيير ؛كما أنها تشكل كيانا قانونيا مستقلا؛ ملزمة

بإعداد مخطط تمويلي سنوي يكون موافقا لمخطط الإنتاج السنوي؛ وكل الوثائق الأخرى التي تسمح للبنك بتقديم برامج إستثمارية سنوية من أجل أن يستطيع البنك معرفة الآفات التنموية للوحدة الإنتاجية بالنسبة

[1] بن سمية دلال، **سياسات التمويل المصرفي وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات(دراسة حالة الجزائر والدول النامية)**، مداخلة في الملتقى الدولي بالتعاون مع مخبر العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، يومي 21 و 22 نوفمبر 2006 ، ص04.

[2] عثمان أحمد الخواي، محمود محمد الشريف، **قسم الإقتصاد الزراعي**، جامعة الإسكندرية، دار المطبوعات الجديدة، مصر، 1972، ص 20.

للتوقعات في منح القروض،[1] ونفس الشيئ بالنسبة للمستثمرات الفردية؛ والمشكل الأساسي الذي يتعرض المستثمرات الفلاحية ويجعلها تتردد في طلب القروض هو معدلات الفائدة الذي أثقل كاهل الخزينة العامة؛من أجل تحرير القطاع الفلاحي من العراقيل التي تعيق الفلاحين، إن السياسة التمويلية للقطاع الفلاحي تبقى غير مكيفة مما تولد عنها من مضايقات؛ وفرض أساليب تعجيزية في منح الإئتمان والتأحر في منح القروض في وقتها المناسب (حيث تكون المدة بين وضع الملف أي ملف طالب القرض ودراسته، وقبوله وفترة منح القرض

أي المبلغ المقترض طويل الأجل)؛ الشيئ الذي يؤخر المستثمرات الفلاحية من حيث التمويل الذاتي بسبب نقص الإنتاجية؛ أدى إلى تدهور إراداتها مما يجعلها تلجأ للمؤسسات البنكية للإقتراض، من أجل الإستثمار

والإستغلال ومرة اخرى نقص الإيراد بسبب مشاكل (عوامل طبيعية) يجعلها في مشكل آخر وهو عدم القدرة على السداد.

[1] بنك الفلاحة و التنمية الريفية، وكالة المدية، مصلحة القروض.

خلاصة الفصل:

يعتبر اللجوء للتمويل الخارجي مع مراعاة الطريقة و الكيفية المثلى في ذلك، السبيل الوحيد للمؤسسة أو القطاع لتمويل المراحل و الدورات الإنتاجية، و هذا نظرا لعجز أو عدم قدرة التمويل الذاتي عل تغطية كل متطلبات الإستثمار و الإنتاج و التسويق، و هذا تم النظر إليه إليه في هذا الفصل، حيث تم دراسة التمويل من جميع جوانبه.

و تطرقنا إلى التمويل في القطاع الفلاحي كذلك من جميع جوانبه، و ذلك نظرا لأهمية هذا القطاع كبديل إقتصادي، فهو يحضى بإهتمام كبير من طرف الدولة.

تمهيد

كما يعلم كل واحد منا أن الفلاحة قطاعا جد هام في إقتصادنا الوطني، فأنشطته موجودة بأغلبية مناطق التراب الوطني أي في أكثر من 90% من 1541 بلدية وهذا حسب المعلومات المقدمة من طرف مديرية المصالح الفلاحية بولاية المدية، فالفلاحة تمكن الشغل بصفة مباشرة أو غير مباشرة ل 13 مليون مواطن يعيشون في الوسط الريفي، مما يسمح لهم من تحسين ظروف معيشة العائلات الريفية و القطاع يتوفر على قدرات هامة يسمح إستغلالها ببروز نشاطات إقتصادية جديدة و جلب متعاملين جدد و نموا محسوسا مما يمكن الفلاحة و الفضاءات الريفية في مساهمة محسوسة في تطوير الإقتصاد الوطني.

و لقد كان لمختلف السياسات الفلاحية المعتمدة منذ الإستقلال كثابت من الثوابت أهداف أساسية لتحسين الأمن الغذائي الوطني من خلال تطوير الإنتاج الفلاحي و المساهمة في تحسين ظروف المعيشة و العمل في الوسط الريفي، كما تم تصور هذه السياسات و تنفيذها في ظروف أخذت بعين الإعتبار كل مرة المحيط السياسي و الإقتصادي و الإجتماعي و القدرات المالية و البشرية المتاحة و هكذا جاءت بعد مرحلة التسيير الذاتي (1963) و الثورة الزراعية (1971) التي كان الهدف منها الإستجابة لتطلعات الإنصاف و العدالة الإجتماعية للأمة الجزائرية المستقلة، و تلتها منذ سنة 1980 مرحلة ثانية إتسمت بتراجع الدولة كان في بعض الأحيان بدون تحضير عن بعض الوظائف و تحرر أهم النشاطات المؤطرة للعمل الإنتاجي و تثمينه، و مع الإستقرار و التقويم التدريجيين للموارد المالية للبلاد في بداية سنوات 2000، جاءت المرحلة الثالثة التي تميزت بتنفيذ التدابير الموجهة لتدعيم سياسة المصالحة الوطنية و تنشيط التنمية الريفية.

و في الأخير و بداية من شهر فبراير 2009 و الخطاب المؤسس لرئيس الدولة في بسكرة تم الشروع في مرحلة رابعة مع إطلاق سياسة التجديد الفلاحي الريفي، من أجل تنمية مندمجة و تشاركية و لامركزية و شكل جديد من الحكامة قائم على تصويب دور الدولة إلى وضائفها الأساسية و التغيير العميق للعلاقات بين فاعلي عالم الفلاحة و الريف و البناء التدريجي لشراكة حقيقية بين القطاع العام و الخاص .

المبحث الأول: واقع القطاع الفلاحي في الجزائر

المطلب الأول: القطاع الفلاحي خلال الفترة (1962-1980) / (1981-1999)

أولا:الفترة: 1962- 1980

واجهت الجزائر بعد الاستقلال وضعا اقتصاديا صعبا من حيث أن نتيجة سنوات التخريب و الحرب الاستعمارية كانت كارثية لاسيما بعد تنفيذ سياسة الارض المحروقة .

وتعتبر مرحلة التسيير الذاتي هي المرحلة التمهيدية التي أعادت صياغة تسيير الاراضي المهملة و تليها عدة مراحل منها الثورة الزراعية و مرحلة تمويل القطاع العام والخاص ،ومر القطاع الفلاحي خلال هذه الفترة بعدة مراحل نذكر منها:

- مرحلة التسيير الذاتي ومرحلة الثورة الزراعية:

أ- مرحلة التسيير الذاتي:

كان الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال بحاجة إلى إعادة نظر كلية و كانت فكرة الاهتمام بالقطاع الفلاحي و إصلاحه قائمة قبل الاستقلال حيث إهتم حزب جبهة التحرير الوطني فطرحت الفكرة في مؤتمر الصومام حول ضرورة القيام بإصلاح زراعي[1]، و كانت لأول مرة تخص بالاهتمام نتيجة البؤس و الفقر السائد في الأرياف وكان التسيير الذاتي مطبقا في الكثير من المزارع قبل الاعلان الرسمي للاستقلال، في حين أن تطبيقه الشرعي لم يتم إلا بعد إعلان مراسيم مارس 1963 و حددت أهداف التسيير الذاتي فيما يلي:

- حماية الأملاك الشاغرة.

- مواجهة النقص الذي يعاني منه القطاع في العتاد والمعدات.

- وضع حد للأملاك الكبيرة و منه الملاك الكبار.

[1] نور محمد لمين، **دور الموازنة العامة في التنمية الفلاحية والريفية كبديل اقتصادي خارج قطاع المحروقات، دراسة حالة- ولاية تيارت-**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة تلمسان،2011-2012 ص 113.

- تجميع الفلاحين الصغار في تعاونيات فلاحية جماعية.

- توفير الحاجيات الغذائية للمواطنين.

- تحدي المعمرين الذين رحلوا الوسائل و العتاد الصالح في القطاع الفلاحي و ترك الوسائل الغير صالحة[1].

ب- مرحلة الثورة الزراعية:

أعلنت الدولة سياسة الثورة الزراعية في 08 نوفمبر عام 1971 إلى 1979 تحت شعار "الأرض لمن يخدمها " و لا يملك الحق في الأرض إلا من يفلحا و يستثمرها [2].

لقد جاءت الثورة الزراعية لتؤكد التوجه الاشتراكي المطبوع على الاقتصاد الفلاحي بتأميم أكبر الملكيات الخاصة التابعة لوطنيين و أراضي غير مستغلة و تبنى نمط تسيير جماعي فرض على المستثمرين المستفيدين من إعادة التوزيع، و كذا تنظيم الدولة لدوائر التموين بالمدخرات و تحويل الانتاج و تسويقه ، كما تميزت هذه الفترة أيضا بإنشاء أو تعزيز عدد كبير من هيئات جديدة للبحث و الاعلام و الإرشاد الفلاحي و كذا تطوير المنشآت و التجهيزات القاعدية في الوسط الريفي.

أثناء هذه الفترة ضلت طرق تمويل القطاع أساسا عموميا في شكل إعانات كان حجمها مرهون بشكل ضيق لمستوى الإيرادات النفطية و كان منحها محددا حسب الأولويات المخصصة لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني.

كانت السنوات الأولى لبناء هذا الاقتصاد الفلاحي العمومي كلها تفاؤل بالنسبة لفرص نجاح هذه السياسة ، ولقد تلاشى هذا التفاؤل تدريجيا إلا أنه أصبح من البديهي بأن المجهودات المبذولة كانت بعيدة على أن تعطي النتائج المنتظرة ، و لقد كان النمو المتوسط السنوي للإنتاج الفلاحي ضعيفا ، و أصبحت فاتورة الواردات للمواد الغذائية ثقيلة على تحملها أكثر فأكثر ، بفعل الارتفاع الثابت للطلب الداخلي الناجم عن النمو الديمغرافي القوي لتلك الفترة و تحسين القدرة الشرائية الغذائية للسكان.

و من أهداف الثورة الزراعية مايلي:

[1] نور محمد لمين،نفس المرجع السابق، ص 114.

[2] علي مانع، **جنوح الأحداث والتغير الاجتماعي في الجزائر المعاصر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996 ، ص13.

- تأميم أراضي الممتلكات الكبيرة وفق الأسس التالية:

* الاستغلال الشخصي و المباشر للأرض.

* من يشغل أرضه بنفسه و يترك جزء غير مستغل تنزع منه المساحة.

* كل الأراضي العمومية و الفلاحية أو الشاغرة تضم إلى الصندوق الوطني للثروة لكي تخضع لنفس نظام الأراضي المؤممة و أراضي التسيير.

- الأراضي المؤممة:

توزع على الفلاحين الذين لا يملكون أراضي و يشغلونها إجباريا تحت نظام التعاونيات ما عدا الغير قادرين ماديا أو جسديا ، و هذه التعاونيات تستفيد حاجياتها من المساعدات المالية ، التقنية والمادية لخدمة الأرض و تحقيق الإنتاج.

ونجد من أهم مشاكل تطبيق الثورة الزراعية ما يلي:[1]

- تأثير أجهزة التسيير البيروقراطية سلبا على نظام عمل التعاونيات الفلاحية.

- قلة الإمكانيات الموجهة و العتاد اللازم و تعرض ما توفر منها إلى الإهمال.

- نقص التأطير و الفنيين مما جعل التعاونيات الفلاحية تسير وفق خيرات الفلاحين العاديين.

- مشكلة التموين بالمواد الزراعية الضرورية.

[1] نور محمد لمين، مرجع سبق ذكره، ص 40.

ثانيا: الفترة 1981– 1999

1– القطاع الفلاحي بعد إعادة الهيكلة (1981–1990):

نجحت إعادة الهيكلة الزراعية بناءا على صدور منشور رئاسي رقم 14 الصادر في 14 مارس 1981 المتعلق بالتسيير الذاتي و تعاونيات قدماء المجاهدين نتيجة تلك التناقضات البارزة في القطاع الفلاحي من جهة و من جهة أخرى فإن إتمام الدولة بالزراعة صادر عن تقييم تجارب التخطيط السابقة[1].

و كانت الأهداف الموجودة في إعادة الهيكلة اقتصادية بحتة منها:

– تطهير القطاع الفلاحي من السلبيات السجلة.

– إعادة تنظيم عقار الأراضي الفلاحية التابعة.

– استصلاح الموارد الفلاحية الوطنية و تهيئة المحيط الريفي في القطاع الاشتراكي.

و نتج عن الإجراءات المتخذة في مجال إعادة الهيكلة مايلي:

1– تنظيم المزارع الاشتراكية DAS: بهدف إنشاء وحدات فلاحية يسهل استثمارها و تسييرها و التحكم في مواردها ، حيث قامت الدولة سنة 1982 بتنظيم الأراضي التابعة للقطاع الاشتراكي و ذلك بإنشاء حوالي 3429 مزرعة اشتراكية في مساحة تمتد على ما يقارب 3830000 هكتار ، وهي وحدات منبثقة من إعادة هيكلة مزارع التسيير الذاتي و الثورة الزراعية [2].

2– إعادة تنظيم المسير ذاتيا: لا يكون مجديا إلا إذا كان مدعما بهيئات حسن تسييره و تشرف عليه ، و لذلك فقد تم إنشاء مختلف الدواوين والتعاونيات الفلاحية يشرف عليها مهندسون و فنيون زراعيون تتوزع على

[1] محمد بلقاسم حسن بهلول، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، جزء2 ، الجزائر، 1999 ، ص17 .

[2] عمر صدوق، **تطور التنظيم القانوني للقطاع الفلاحي في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988 ، ص65 .

المستوى الولائي بحيث أصبحت تمثل قطاعات تنمية فلاحية SDA أما مؤسسات الدعم فإنها أصبحت تتكون من [1]:

- الديوان الوطني للتموين و الخدمات الفلاحية.

- الدواوين الجهوية لتربية الدواجن.

- الديوان الوطني للعتاد الفلاحي OVAMA.

إضافة إلى ذلك أنشأت عدة تعاونيات زراعية متخصصة في تربية الأبقار و تربية النحل.....إلخ.

2-القطاع الفلاحي في ضل الإصلاحات (1990-1999):

في تلك الفترة و أمام إستمرارية ركود الإنتاج الفلاحي و صعوبات تسيير المستثمرات المسيرة ذاتيا الكبرى و العجز المزمن لهذه الأخيرة، تم إحداث و بشكل تدريجي عدد من الإصلاحات هذه الإصلاحات التي كانت محتشمة في البداية تضخمت أثناء سنوات ال90 على إثر الأزمات النفطية و المالية التي عرفتها البلاد.

جاءت إصلاحات 1990 محاولة لإيجاد مناخ ملائم للحد من الآثار السلبية السابقة و ذلك من خلال قانون 1990 حيث يهدف هذا القانون إلى بعث النشاط الفلاحي و محاولة علاج سلبيات قانون 1987 و ذلك حماية للأراضي الفلاحية و ضمان الإستغلال الأمثل الشامل لها، إذ كان يهدف إلى إعادة الأراضي المؤممة و الدخول في إقتصاد السوق وفق ما تنص به الإصلاحات الإقتصادية، و لقد مست الإصلاحات القطاع المصرفي أيضا، بدخول 1990 جاء قانون النقد و القرض كإطار جديد يهدف إلى تحديد الإقتصاد من القيود ذات الطبيعة المركزية التي عرفها النشاط الإقتصادي و المالي و النقدي في مرحلة التخطيط المركزي و ما أنجز عنه من آثار سلبية تتنافى و روح المبادرة و التحفيز [2].

[1] رابح حمدي باشا، **التخطيط وتوجيهاته الجديدة بالجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1991، ص 178.

[2] بن سمينة عزيزة بن سمية دلال، **التمويل البنكي للقطاع الفلاحي في الجزائر**، (1999-2000)، دراسة حالة بنك BADR-وكالة بسكرة-، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة بسكرة، 2004.

المطلب الثاني: القطاع الفلاحي خلال الفترة (2000-2008) / (2009-2017)

أولا: الفترة 2000-2008:

قامت الدولة إبتداءا من سنة 1999 و العودة تدريجيا للأمن في البلاد التي تزامنت مع معاناة الوضعية المالية العمومية و غلق برنامج التعديل الهيكلي، بإطلاق برنامج إنعاش طموح من خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2004) .

-تعريفه:

هو عبارة عن آلية خاصة ترمي إلى ترقية التأطير التقني والمالي والنظامي قصد الوصول إلى بناء فلاحة عصرية ذات كفاءة من خلال المحافظة والحماية والاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية، و كذلك عن طريق استصلاح الأراضي والاستغلال الأفضل للقدرات الموجودة [1].

لقد إندرج هذا المخطط ضمن منطق جديد مشجع للمبادرة الخاصة حتى و لو بقيت أدوات و إجراءات المخطط الرئيسية تابعة للقواعد الإدارية، و قد توجه الدعم نحو الإستثمار في المستثمرات الفلاحية من أجل الرفع من مستويات الإنتاج و الإنتاجية و هذا بغية تحسين بصفة سريعة مساهمة القطاع الفلاحي في تلبية الإحتياجات الغذائية للبلاد، و سمحت المجهودات الهامة المبذولة في إطار الميزانية أيضا بزيادة إستيراد التجهيزات الفلاحية بدون تلبية بصفة كلية إحتياجات القطاع، واصلت الهيئات التقنية و الإدارية المعنية عملها في التأطير و نقل التوجيهات ووسائل الإرشاد بالبدء في تكييفها مع الطلبات الجديدة و المتنوعة للمنتجين.

تميزت آثار هذه الحيوية الجديدة بنظام لتكثيف الإنتاج و توسيع المساحات المزروعة (إنتاج الأعلاف، الكروم، البساتين، و الخضراوات) و بسبة نمو في الإنتاج الفلاحي أعلى من نسبة نمو باقي القطاعات الإقتصادية الأخرى، و كذا إستقرار نسبي لمستوى الواردات الفلاحية و لقد أصبح هذا النمو ممكنا بفعل حيوية الطلب الداخلي الناتجة عن تحسين القدرة الشرائية للسكان و بحالة السلم العائدة نتيجة المصالحة الوطنية.

لقد تم توسيع هذا المخطط في سنة 2002 لإدماج دعم العالم الريفي و نتيجة لذلك أصبح يسمى البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية.

[1] كتفي سلطانة، **تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2005)**، في ولاية قسنطينة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التهيئة العمرانية، جامعة قسنطينة ، 2006، ص 7.

و هكذا تم قطع مرحلة جديدة و مع البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية حددت أهداف أوسع أكثر لإدخال تعزيز المساهمة في الأمن الغذائي و تثمين كل الموارد المتاحة و حماية البيئة [1].

ثانيا: الفترة 2009-2017 [2]:

إنطلقت السياسة الجديدة لدعم العالم الريفي عندما أشار رئيس الدولة إلى أنه " يجب أن تتحول الفلاحة إلى محرك حقيقي للنمو الإقتصادي الشامل بفضل تكثيف الإنتاج في الفروع الزراعية الغذائية الإستراتيجية و بفضل أيضا ترقية تنمية مندمجة لكل الأقليم الريفية.

تؤكد سياسة التجديد الفلاحي و الريفي من جديد على الهدف الأساسي الذي تتبعه السياسات الفلاحية المتعاقبة منذ 1962 أي "التدعيم الدائم للأمن الغذائي الوطني مع التشديد على ضرورة تحول الفلاحة إلى محرك حقيقي للنمو الإقتصادي الشامل"، يمر هذا التحدي حتما عبر البحث عن التغيير المحسوس للقواعد الهيكلية على المدى المتوسط الذي يذهب رأسا إلى ضمان الأمن الغذائي .

تتمثل الإستراتيجية المقررة في التقليل من نقاط الضعف و تطوير نقاط القوة بفضل الإشتراك القوي لمختلف الفاعلين الخواص و العموميين و ترقية بروز حكامة جديدة للفلاحة و الأقاليم الريفية .

و لسياسة التجديد الفلاحي و الريفي 03 ركائز متكاملة(التجديد الريفي، التجديد الفلاحي، برنامج تقوية القدرات البشرية و المساعدة التقنية .

- الركيزة الأولى: التجديد الريفي [3]

- يهدف برنامج التجديد الريفي إلى تحقيق تنمية منسجمة و متوازنة و مستدامة للأقاليم الريفية، فقد جاء بفكرة أنه لا توجد هناك تنمية بدون إندماج على المستوى القاعدي للتدخلات و بدون تعاضد الموارد و الوسائل من خلال تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة التي يتكفل بها الفاعلون المحليون.

[1] وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، **مسار التجديد الفلاحي و الريفي عرض و آفاق**، 2012، ص 04.
[2] وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، نفس المرجع، ص 05.
[3] نفس المرجع، ص 06.

يستهدف التجديد الريفي الذي هو أوسع من التجديد الفلاحي في أهدافه و في مداه كل الأسر التي تعيش و تعمل في الوسط الريفي و خاصة منهم الذين يعيشون في المناطق التي تتميز ظروف المعيشة و الإنتاج فيها بصعوبة أكثر.

يشرك التجديد الريفي العديد من الفاعلين المحليين (الجماعات المحلية، الجمعيات، المنضمات المهنية ، المستثمرون الفلاحيون، المؤسسات غير الفلاحية، الحرفيين، المصالح التقنية و الإدارية، هيئات التكوين و القرض...إلخ) و بالرغم من أن الفلاحة تبقى عنصر إحدى المكونات للنشاط الإقتصادي للمناطق الريفية، يوسع التجديد الريفي مجال تطبيقه إلى قطاعات النشاط الأخرى في الوسط الريفي (الحرف، الماء الصالح للشرب، الطاقة الكهربائية...إلخ) للترقية ما بين القطاعات .

– الركيزة الثانية: التجديد الفلاحي [1]

يركز التجديد الفلاحي على البعد الإقتصادي و مردود القطاع لضمان بصفة دائمة الأمن الغذائي للبلاد فهو يشجع تكثيف و عصرنة الإنتاج في المستثمرات و إندماجها في مقاربة "فرع" لتصويب أعمال دعم الإستثمارات العديدة المنجزة في القطاع حول إقامة القيمة المضافة طول سلسلة الإنتاج إلى الإستهلاك.

إن الهدف الذي تتبعه هذه الركيزة هو إندماج الفاعلين و عصرنة الفروع من أجل نمو دائم و داخلي مدعم للإنتاج الفلاحي.

حوالي عشرة فروع للمنتجات ذات الإستهلاك الواسع تم إعتبارها ذات أولوية:

(الحبوب، البقول الجافة، الحليب، اللحوم الحمراء و البيضاء، البطاطا، الطماطم الصناعية، زراعة الزيتون و النخيل، البذور، الشتائل) .

ثم أضيف أيضا عمليين آخرين أنجزا خصيصا للإنتاج الفلاحي لبرنامج التجديد الريفي:

– نظام ضبط المنتجات الفلاحية ذات الإستهلاك الواسع الذي وضع سنة 2008 لتأمين و إستقرار عرض المنتجات و ضمان حماية مداخيل الفلاحين و الأسعار عند الإستهلاك.

[1] وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، مرجع سبق ذكره، ص 07.

– عصرنة و تكييف التمويل و التأمينات الفلاحية، كما يندرج هذين العملين في الإطار التحفيزي الذي يرافق إجمالا البرامج الثلاثة للتجديد .

الركيزة الثالثة: برنامج تقوية القدرات البشرية و المساعدات التقنية [1]

تأتي هذه الركيزة كرد على الصعوبات التي يواجهها الفاعلون للإندماج في تنفيذ هذه السياسة الجديدة، لاسيما بسبب الأدوار الجديدة التي يتعين لعبها و الفصل بين مختلف أشكال التنظيم.

إن برنامج تقوية القدرات البشرية و المساعدة التقنية هذا جاء منتظرا منه أن يكون له حجم كبير يؤدي بالبلاد إلى طريق:

– عصرنة مناهج الإدارة الفلاحية .

– إستثمار هام في البحث و التكوين و الإرشاد الفلاحي من أجل تشجيع و وضع تقنيات جديدة و تحويلها السريع من الوسط الإنتاجي.

– تعزيز القدرات المادية و البشرية لكل المؤسسات و الهيئات المكلفة بدعم منتجي و متعاملي القطاع.

– تعزيز مصالح الرقابة و الحماية البيطرية و الصحة النباتية و مصالح تصديق البذور و الشتائل و الرقابة التقنية و مكافحة حرائق الغابات .

و تكملة للركائز الثلاثة يوجد:

– الإطار التحفيزي [2]:

الذي يشمل على الأدوات المتطورة و المستعملة من طرف الإدارة في قيادة دورها الريادي.

هذه الأدوات هي أساسا :

[1] وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، مرجع سبق ذكره، ص 07.

[2] نفس المرجع، ص 08.

– الإطار التشريعي و التنظيمي و المعياري الذي يجب تكييفه مع السياسة الجديدة و تطويره حسب الحاجيات الملقاة.

– ميكانيزمات التخطيط التساهمي و التمويل العمومي للقطاع الفلاحي .

– تدابير ضبط الأسواق لضمان الأمن الغذائي.

– تنشيط الفضاءات المختلطة (خاصة و عمومية) للبرمجة و تنسيق و متابعة و تقويم السياسات و البرامج و المشاريع.

و تتمحور آليات تنفيذ سياسة التجديد الفلاحي و الريفي في [1]:

- نظام المعلومات لبرنامج دعم الإنتاج الريفي.
- النظام الوطني لدعم و إتخاذ القرارات من أجل التنمية المستدامة.
- المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة و المشاريع الجوارية لمكافحة التصحر.
- عقد النجاعة الزراعية، تم توقيعه مع مديريات المصالح الفلاحية من أجل تحديد أهداف الإنتاج السنوية.

و نجد من أهم البرامج المطبقة في هذه السياسة :

- برنامج تكثيف الإنتاج.
- البرنامج المتخصص (البذور و الشتلات).
- برنامج السقي عن طريق نظم إقتصاد المياه.
- برنامج التجديد الريفي

بالإضافة إلى برامج أخرى (برنامج إنتاج الحليب، برنامج تكثيف إنتاج البقوليات الغذائية، برنامج تنمية و تطوير إنتاج البطاطا، الزيتون و النخيل ...).

[1] مديرية المصالح الفلاحية.

المبحث الثاني: واقع القطاع الفلاحي في ولاية المدية (2009-2017)

إن بوادر الإستثمار الحقيقي و الفعلي في قطاع الفلاحة كما رأينا سابقا بدأت مع نهاية التسعينات و بداية الألفية الحالية، حيث و كما يعلم الجميع مر قطاع الفلاحة بالولاية بصعوبات كبيرة خلال التسعينات حيث تأثر بنزوح ريفي كبير و التخلي عن العمل الفلاحي بصفة عامة بسبب أحداث المأساة الوطنية.

عرف قطاع الفلاحة على مستوى ولاية المدية خلال الفترة الممتدة ما بين 2017/2000 ديناميكية مست مختلف الشعب الفلاحية خاصة الإستراتيجية منها و بفضل السياسات المنتهجة من طرف السلطات العمومية، إنطلاقا من المخطط الوطني للتنمية الفلاحية سنة (2000) إلى سياسة التجديد الفلاحي و الريفي سنة (2009)، التي تجلت في مرافقة الفلاحين ماليا و تكوينيا و ضبطيا بغرض تجهيز و تحديث المستثمرات الفلاحية و توسيع إنتاجها و فك العزلة و إنجاز السكنات الريفية تشجيعا و دعما لعالم الريف، و إستنادها على تحرير المبادرات و الطاقات و عصرنة جهاز الإنتاج و ترجمة القدرات الكبيرة التي يحتوي عليها مجتمعنا و بلادنا .

المطلب الأول: التعريف بالقدرات الإنتاجية للولاية

تقع ولاية المدية على بعد 90 كلم من الجزائر العاصمة، تتكون من 19 دائرة و 64 بلدية، تحظى ولاية المدية بموقع جغرافي مميز مما يجعلها ولاية ذات طابع زراعي رعوي و غابي حيث أن أكثر من 70% من سكانها من الأرياف و تتربع على مساحة تقدر ب 877595 هكتار منها 88% مساحة فلاحية إجمالية، تقدر المساحة الصالحة للزراعة ب 338359 هكتار .

تتشكل ولاية المدية من أربع كتل طبيعية كالتالي [1]:

أ- المناطق الشمالية: و المتكونة من المدية، وزرة، وامري، سي المحجوب، تابلاط، البرواقية حيث تغلب عليها فلاحة شبه مكثفة من نمط الفلاحة المتعددة إلى جانب تربية الأبقار الحلوب.

ب- مناطق الهضاب العليا: و المتكونة من البرواقية (جنوبا)، وسط بني سليمان، ذات قدرة فلاحية شبه مكثفة يغلب عليها زراعة الحبوب إلى جانب تربية الأغنام المكثفة.

ج- المنطقة الفلاحية الرعوية: و تشمل جانب من عزيز و عين بوسيف و شلالة العذاورة و قصر البخاري و أولاد عنتر و ثلاث دوائر، ذات قدرة فلاحية غير مكثفة يغلب عليها زراعة المحاصيل الكبرى إلى جانب تربية الأغنام .

د- السهوب (المناطق الرعوية): و تشمل الشهبونية و جانب من عزيز و عين بوسيف و شلالة العذاورة، ذات قدرات فلاحية في ميدان السهوب حيث يغلب عليها نمط التربية غير المكثفة للأغنام ذات الطابع المتنقل.

[1] مديرية المصالح الفلاحية.

تحوي ولاية المدية 930 37 مستثمرة فلاحية (منها 90 % تابعة للخواص) موزعة كما يلي[1] :

- 2432 عقد امتياز منجز
- 465 مستثمرة فلاحية جماعية
- 370 مستثمرة فلاحية فردية
- 07 مزارع نموذجية

و ولاية المدية متعددة الشعب الفلاحية في حين فإنّ شعبة تربية الأبقار وإنتاج الحليب تمثل شعبة إستراتيجية ذات أهمية اقتصادية واجتماعية مؤكدة وذلك منذ الفترة الاستعمارية، الشيء الذي أهل الولاية أن تحتل المراتب الخمسة الأولى على مستوى الوطن بكمية حليب تفوق 100 مليون لتر سنويا بعد أن كانت لا تتعدى 40 مليون لتر في السنوات الماضية القريبة... وأهم ما في هذه الشعبة هو تطورها السريع خلال الخمس سنوات السابقة وذلك بفضل المرافقة المعتبرة للدولة لهذه الشعبة (دعم إنتاج الأعلاف، تحويل الحليب، التلقيح الاصطناعي، منحة جمع الحليب، ترميم الإسطبلات، دعم المعاهد التقنية والمصالح البيطرية...). هذا وقد عرف عدد الأبقار الحلوب المتطورة(Bovin Laitier Moderne) تطورا ملحوظا مما أثّر إيجابيا على إنتاج مادة الحليب، ويدخل هذا في إطار عصرنة المستثمرات وتغيير الأبقار ذات طاقة إنتاج ضعيفة بالأحسن منها.

إضافة إلى ذلك وفيما يخص مدى تطبيق التعليمة الوزارية المشتركة رقم 108 الصادرة بتاريخ 2011/02/23 والمتعلقة بإنشاء مستثمرات فلاحية جديدة على الأراضي التابعة للملكية الخاصة للدولة، فقد تمّ بإقليم الولاية تحديد محيطات رعوية يتمّ بها إنشاء مستثمرات لتربية الحيوانات وغرس الأشجار المثمرة، بحيث تمكّن المستفيدين المتحصلين على عقد الامتياز بناءً على دفتر شروط يحدد عن طريق التنظيم لفترة امتياز تقدر بـ40 سنة قابلة للتجديد، ومهما كانت المساحة المتحصل عليها فإنّ صاحب الامتياز معفى من دفع الإتاوة السنوية خلال العشر سنوات الأولى، بإمكان المستفيدين من مساحات أقل من 10 هكتار الاستفادة من قرض بنكي ميسر وبدون فائدة لدى بنك البدر وذلك بقيمة مليون دج للهكتار الواحد، كما إنه بإمكان المستفيدين من مساحات أكثر من 10هـ الاستفادة من قرض بنكي لدى بنك البدر وذلك

[1] مديرية المصالح الفلاحية.

بالاتفاق مع البنك، فمن بين المحيطات محيط «الكلخة» ببلدية أولاد أمعرف، محيط بوغزول، محيط «البتة-فكيرين» ببلدية سيدي دمد، محيط «أولاد ثابت» و «كرفوف» ببلدية البواعيش، محيط «خنق خيرة» ببلدية عزيز.

كما إنّ قطاع الفلاحة بالمدية منذ الانطلاق في عمليات التطهير العقاري المنتهج منذ 2010 ديناميكية جديدة فيما يخص المشاريع الاستثمارية بعد تلك المسجلة عن طريق برامج الدعم الفلاحي، فمن جملة العمليات الاستثمارية التي تمّ بعثها نذكر:

الاستثمار في تحويل وتعليب المنتجات الفلاحية.

الاستعمال الأنجع للفضاءات بتكثيف المنتوج وإتباع المسار التقني.

تحديث و تجهيز المستثمرات الفلاحية بالعتاد العصري.

الاستثمار في تجهيز الري المقتصد للمياه.

توسيع المساحات الفلاحية.

حصيلة البرامج التنموية المنجزة لولاية المدية [1] :

1- برنامج الهضاب العليا (2008-2012) :

- إنجاز 20 عملية و فتح 156كلم مسالك فلاحية.

- توزيع 5424 رأس غنم، 67000 دجاج بيض، 600 خلية نحل مملوءة، 1050 أرنب، 08 مناقب،07 آبار، 05 مصادر مياه، 113 كلم مسلك فلاحي، 175 هكتار أشجار مثمرة.

- مشروع المدينة الجديدة في إطار الحزام الأخضر:

1600 هكتار شجرة زيتون، 40كلم مصدات رياح، 03 مناقب، 10 سدود، 03 محاجر مائية، 52 كلم مدرجات، 8300 كلم مكعب مصطبات، 35 كلم مسلك فلاحي.

[1] مديرية المصالح الفلاحية.

2- برنامج المبادرة المحلية (2010-2013) :

- تطوير شعبة النحل بتوزيع 968 خلية نحل مملوءة لفائدة 35 مستفيد .

- إقتناء 29 جرار ذو سلاسل لفائدة لمنتجي الكروم .

- تطوير شعبة الزيتون .

3- البرنامج الإقتصادي اللاممركز (2010-2016) :

- تسجيل 07 عمليات .

- إنجاز 05 مقرات للفروع الفلاحية على مستوى الدوائر .

- تجهيز 06 فروع فلاحية بالتجهيزات المعلوماتية .

- إعادة تهيئة مركز التكوين و الإرشاد الفلاحي لتاكبو .

4- البرنامج التكميلي (2013-2017) :

- غراسة 1056 هكتار من أشجار الكرز.

- إنجاز 10000 هكتار من الحرث العميق .

- فتح مسالك فلاحية 250 كلم (مجمدة) .

5- الإستثمارات المنجزة في إطار CALPIREF :

- 01 وحدة ملبنة بقدرة 40000 ل/ اليوم .

- 01 مجمع حبوب و تغذية الأنعام .

- معصرة حديثة (وحدة) .

6- الإستثمارات المنجزة في إطار الدعم الفلاحي (الصندوق الوطني للدعم الفلاحي) (2009-2017) :

- المبلغ المستهلك : 2.937970000 دج.

- عدد المشاريع المنجزة: 1598 مشروع .

7- الإستثمارات المنجزة في إطار قرض التحدي:

- عدد الملفات المدروسة 38 .

- عدد المشاريع المنجزة 18 .

المطلب الثاني: آليات التمويل و فرص الإستثمار[1]

أولا: آليات التمويل

تنفيذا لسياسة التجديد الفلاحي و الريفي وضعت الدولة تسهيلات للحصول على قروض بنكية عن طريق BADR و ذلك بتيسير قروض منها :

- قرض الرفيق موسمي.
- قرض التحدي .
- قرض فيديرالي .
- قرض التمويل بالإيجار (leasing) .
- قرض السكن الريفي .
- قرض إيجاري (إستثماري) .

إضافة إلى الدعم التنموي الموجه للفلاحين :

- الدعم الفلاحي المستهلك منذ (2009) : 2.128.399.541.58 دج .

عدد الملفات المقترحة: 2565 ملف .

عدد الملفات المنجزة: 1564 ملف .

[1] مديرية المصالح الفلاحية.

الجدول رقم (2-1): يبين بعض الشعب المدعمة من طرف مديرية المصالح الفلاحية .

الشعبة	المبلغ
– العتاد الفلاحي	375.330.338.66 دج
– عتاد السقي	
– الأسمدة	510.129.926.21 دج
–تربية النحل	37.038.680.51 دج
– لحوم حمراء و بيضاء	89.978.784.35 دج
– الحليب	136.131.915.10 دج

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الوثائق المقدمة من مديرية المصالح الفلاحية لولاية المدية.

ثانيا: فرص الإستثمار في القطاع الفلاحي لولاية المدية [1]

***بالنسبة للإنتاج النباتي:**

تحتل زراعة المحاصيل الكبرى في ولاية المدية المرتبة الأولى من حيث المساحة التي تشغلها و التي تتوزع حسب الشعب كما يلي:

– الحبوب: تحتل مساحة تفوق 118000 هكتار.

– الأعلاف: تشغل مساحة تقارب 37000 هكتار.

– البقول الجافة: تتوزع على 2500 هكتار.

تتواجد زراعة المحاصيل الكبرى و خاصة الحبوب في مجمل بلديات الولاية، و لكن تتركز بنسبة أكبر في المنطقة الوسطى و الشرقية من الولاية، إذ يعتبر القمح الصلب و كذا القمح اللين من أهم المواد الأولية في الصناعات

[1] مديرية المصالح الفلاحية.

الغذائية (المطاحن، صناعة العجائن الغذائية..) ، و يقدر معدل إنتاج ولاية المدية للقمح بصنفيه بأكثر من 1.500.000 قنطار .

و مع ذلك تتوفر الولاية ثلاثة مطاحن فقط .

أما بالنسبة للأشجار المثمرة و الكروم فتحتل زراعتها المرتبة الثانية من حيث المساحة، إذ تتربع على مساحة 31700 هكتار منها 4552 هكتار بالنسبة للكروم و 9311 هكتار بالنسبة للزيتون.

تتركز هذه الزراعة خصوصا في المنطقة الشمالية الوسطى و الغربية، يقدر ب 700000 قنطار لكل الأشجار المثمرة ذات النواة و ذات البذور، أما بالنسبة للكروم فيقدر إنتاجها ب 250000 قنطار.

و رغم هذا الكم الوفير من الفواكه تفتقر ولاية المدية إلى وحدات تستغل هذا الإنتاج .

أما الخضروات فتقدر المساحة الإجمالية التي تشغلها ب 8876 هكتار، بمعدل إنتاج سنوي يفوق 1000000 قنطار

و بالنسبة للزيتون فتحتل زراعته مساحة تفوق 90000 هكتار، بإنتاج للزيتون بنوعيه يقدر بأكثر من 42000 قنطار .

تتواجد زراعة الزيتون في معظم مناطق الولاية خاصة في المنطقة الشرقية، إذ يعد قطب تابلاط الأكبر من حيث إنتاج الزيتون.

و قد حضيت شعبة الزيتون مؤخرا باهتمام بالغ من حيث توسيع المساحات المغروسة فلم تبقى المنطقة الشمالية الشرقية حكرا لهذه الزراعة بل هناك قطب جديد يتمثل في المنطقة الجنوبية الغربية (الحزام الأخضر للمدينة الجديدة لبوغزول و منطقة بوعيش) ومع ذلك لا توجد على مستوى الولاية سوى 11 معصرة منها 7 حديثة تتمركز كلها في منطقة تابلاط ، كما تشتهر المنطقة الشمالية الشرقية للولاية بزراعة مختلف الخضراوات، كما تتواجد بالمنطقة الشمالية الغربية زراعة بعض الخضراوات خاصة الجلبانة .

***بالنسبة للإنتاج الحيواني:**

تعتبر ولاية المدية من الولايات التي تساهم بصفة فعالة في الاقتصاد الوطني و ذلك بما تبذله من جهود في الاهتمام بتطوير و تحسين إنتاجياتها في جميع الشعب ذات الإنتاج الحيواني بما فيها شعبة إنتاج الحليب و شعبة الدواجن بفضل اهتمام السلطات المحلية و تشجيعها للقطاع العام و الخاص بتسخيرها لكل وسائل الدعم و المرافقة، استطاعت ولايتنا أن تحتل المراتب الريادية على المستوى الوطني في الإنتاج الحيواني.

بالنسبة لإنتاج الحليب فيقدر عدد رؤوس الأبقار ب 65094 رأس منها 28000 بقرة حلوب، حيث يقدر معدل أنتاج الحليب ب 106 000 000 لتر في السنة (275000 ل في اليوم)، تتمركز الدوائر المشكلة لحوض الحليب في المنطقة الشمالية للولاية .

و يتواجد على مستوى الولاية 25 مركز لجمع الحليب بكمية مجمعة تقدر ب 18 023 801 لتر، كما تتواجد 4 ملبنات تحويلية تقدر ب 176000 لتر/اليوم و أخرى في طور الإنجاز .

اللحوم البيضاء

يقدر عدد طيور دجاج اللحم بـ 10 000 000 طير بالإضافة إلى 156 337 طير ديك رومي، يصل معدل إنتاج اللحوم البيضاء إلى 218000 قنطار.

و إنتاج البيض شأنه شأن إنتاج اللحوم البيضاء حيث فاق إنتاج البيض في ولايتنا كل التوقعات بحيث يقدر عدد دجاج البيض بأكثر من 445 000 وحدة و إنتاج البيض 118 296 000 وحدة.

تتمركز تربية الدواجن بامتياز في المنطقة الشمالية الشرقية للولاية حيث يتحسن الإنتاج من عام إلى آخر، و يتمركز إنتاج البيض خاصة في الدوائر (القلب الكبير، بني سليمان و السواقي) .

و يتواجد على مستوى الولاية ثلاث مذابح للحوم البيضاء فقط .

أما فيما يخص اللحوم الحمراء فكل الدوائر التي تتواجد فيها تربية الأغنام و الأبقار تساهم بإنتاج لا يستهان به من هذه اللحوم، يصل إنتاج اللحوم الحمراء إلى 111 000 قنطار و بلغ عدد رؤوس البقر 65 094 رأس بالإضافة إلى أكثر من 880 000 رأس خروف و أكثر من 96 000 رأس ماعز.

و تتميز المنطقة الشمالية بتربية الأبقار على عكس المنطقة الجنوبية أين تتمركز تربية الأغنام .

يتواجد على مستوى الولاية مذبحين فقط للحوم الحمراء .

و بالنسبة للعسل يقدر عدد خلايا النحل بـ 000 38 خلية قدر إنتاج العسل في ولاية المدية بأكثر من400 1 قنطار، يتمركز إنتاجه خاصة في الدوائر المدية – وزرة- برواقية- وامري و تابلاط .

و رغم الإمكانيات التي تمتلكها ولاية المدية إلا أنها مازالت تفتقر و تعاني من نقص في عدة مرافق ضرورية لرفع و ترقية الإستثمار الفلاحي فيها و الوصول إلى مركز أفضل، فنجد فرص إستثمار كبيرة ممكنة فيها فبالنسبة "للإنتاج النباتي" نجد زراعة المحاصيل الكبرى رغم الإمكانيات الكبيرة إلا أنها تفتقر إلى: إنشاء وحدات التخزين و التمويل، و إنشاء ورشات لصيانة العتاد الفلاحي (الجرارات، الحاصدات)، و نجد في شعبة الأشجار المثمرة و الكروم فرص إستثمار مثل: إنشاء وحدات تجهيز و تعبئة الفواكه، إنشاء وحدات التجفيف و كذا صناعة العصائر و المربى و نجد في شعبة الخضراوات أيضا مثلا إنشاء وحدات نزع نواة الزيتون و إنشاء وحدات تصبير و تعليب زيوت المائدة، و كذلك إنشاء وحدات لعصر و تجميع زيت الزيتون في القارورات، و نجد في شعبة الزيتون فرص الإستثمار كالتالي: إنشاء وحدات حفظ الخضراوات كالبازلاء، الجزر و الثوم ...، إنشاء وحدات التعبئة و التجهيز و التحويل و أيضا إنشاء وحدات التخزين و التبريد ،و كذلك بالنسبة "للإنتاج الحيواني" نجد عدة فرص للإستثمار فمثلا بالنسبة لشعبة الحليب نجد، تطوير شبكة تجميع الحليب بإنشاء مراكز لتجميع الحليب و خلق ملبنات جديدة، كذلك إنشاء وحدات التحويل لصناعة الحليب و مشتقاته و بالنسبة لشعبة اللحوم البيضاء و إنتاج البيض يمكن إنشاء مذابح جديدة و إنشاء مراكز التربية باعتماد الدجاج البياض و إنشاء مؤسسات لحفظ و تعليب البيض، أيضا بالنسبة للحوم الحمراء يمكن إنشاء مذابح جديدة حبذا لو تكون بمحاذاة الطريق الرئيسية،و أخيرا بالنسبة للعسل فتكمن أهم فرص الإستثمار فيه في إنشاء وحدات لتجميع و حفظ و تعليب العسل أو كذلك إنشاء وحدات لتصنيع خلايا النحل و المعدات.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل تم إعطاء نظرة حول وضعية القطاع الفلاحي الجزائري و أهم السياسات المنتهجة عبر الفترات (62-80)، (81-99)، إلى غاية الألفينيات، فلقد وضعت الجزائر عدة خطط و برامج تنموية متعاقبة من أجل التطوير و النهوض بالقطاع حددت من خلالها مخصصات لعدة قطاعات خاصة القطاع الفلاحي نظرا لأهميته البالغة في تحقيق الأمن الغذائي.

و تناولنا بصفة خاصة واقع القطاع الفلاحي في ولاية المدية حيث تبقى الفلاحة هي القطاع الإستراتيجي في الولاية الذي تركز عليه التنمية الإجتماعية و الإقتصادية و هذا للإمكانيات الموجودة بها و الوضعية الجغرافية الممتازة التي تحتلها فهي منطقة عبور و تبادل بين ولايات الوطن، و بالرغم من كل هذه الإمكانيات الهائلة و مساهمتها الفعالة في الإقتصاد الوطني و نسب التطور في بعض الشعب و لكن لم تصل للأهداف المرجوة بسبب العراقيل التي تعترض الفلاحين من ناحية التمويل.

تمهيد:

بعد دراستنا للجانب النظري الذي تناولنا فيه في الفصل الأول التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي و في الفصل الثاني واقع القطاع الفلاحي في الجزائر (و ولاية المدية بالخصوص)، سنحاول من خلال هذا الفصل التطبيقي إسقاط ما تم الوصول إليه نظريا على ما هو موجود في الواقع و من ثم إبراز الفجوة بينهما و محاولة معالجتها .

لذلك قمنا بدراسة ميدانية لأهم القروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية و كذلك دراسة ميدانية على مستوى الفروع الفلاحية لعينة من 30% من مجموع دوائر الولاية أي 6 دوائر من مجموع 19 دائرة، تتمثل في (تابلاط، العزيزية، القلب الكبير، سيدي نعمان، وزرة، وامري) من أجل الوقوف على أهم مصادر تمويل الفلاحين و أهم القروض المتاحة و المقدمة لهم من طرف وكالة المدية و كذلك مستوى الخدمات و أهم العوائق التي تواجههم لعدم التعامل مع البنك.

ولدراستنا للجانب التطبيقي تم الاعتماد على عدة طرق منها المقابلات الشخصية مع الفلاحين و رؤساء الفروع الفلاحية للحصول على المعلومات وكذلك المقابلات الشخصية للحصول على معلومات خاصة بالخدمات المقدمة من طرف الوكالة والهياكل التنظيمية كما اعتمدنا كذلك على الوثائق الداخلية لهذه الوكالة

و إنطلاقا من الدراسة الميدانية، سنتطرق إلى نظرة شاملة عن البنك و ذلك من خلال تقسيمنا لهذا التقرير إلى مبحثين :

المبحث الأول: ماهية بنك الفلاحة و التنمية الريفية

المبحث الثاني: الإجراءات المنتهجة للدراسة الميدانية و تحليل النتائج

المبحث الأول: ماهية بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

سنتناول في هذا المبحث مفهوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكذلك دور ومهام هذا البنك وفي الأخير الهيكل التنظيمي له.

المطلب الأول : مفهوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية

أولا: تعريف و نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

1- التعريف

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية من بين البنوك التجارية الجزائرية، حيث يتخذ شكل شركة ذات أسهم تعود ملكيتها للقطاع العمومي، أسس البنك في إطار سياسة إعادة الهيكلة التي تبنتها الدولة بعد إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري بموجب مرسوم رقم 106 - 82 المؤرخ في 13 مارس 1982 [1]، تحول البنك في إطار الإصلاحات الاقتصادية بعد عام 1988 إلى شركة مساهمة ذات رأسمال قدره 22 مليار دج، مقسم إلى 2200 سهم بقيمة 1000.000 دج للسهم الواحد، و بعد صدور قانون النقد والقرض في 14 أفريل 1990 الذي منح استقلالية أكبر للبنوك وألغي من خلاله نظام التخصص،أصبح بنك الفلاحة كغيره من البنوك يباشر مهامه كبتك تجاري، والمتمثلة في منح القروض وتشجيع عملية الادخار بنوعيها، و حاليا يقدر رأس ماله بحوالي 33 مليار دج، موزع على 3300 سهم بقيمة إسمية قدرها 000 1000دج لكل سهم مكتتبة كلها من طرف الدولة [2].

و يخضع هذا البنك إلى القوانين و التنظيمات المنصوص عليها في القانون التجاري و هي كالتالي :

- القانون التأسيسي.
- القانون 86-12 المؤرخ في 1986/01/12[3].
- القانون 88-81 المؤرخ في 1988/08/12.
- القانون 88-06 المؤرخ في 1988/01/12[4].
- القانون 90-10 المؤرخ في 14/04/ 1990 [5].

---

[1] المرسوم 82-106 المؤرخ في 1982/03/13، المتعلق بإنشاء بنك الفلاحة التنمية الريفية، الجريدة الرسمية، العدد، 11، 1982.

[2] المهري إيمان، واقع تطوير الخدمات البنكية في بنك BADR، رسالة ماستر، علوم مالية، جامعة المدية، الجزائر، 2013، ص 98.

[3] القانون 86-12 المؤرخ في 1986/08/19، المتعلق بنظام البنوك و القرض، الجريدة الرسمية، 1986.

[4] القانون 88-06 المؤرخ في 1988/01/12، المعدل و المتمم لقانون 86/12، الجريدة الرسمية، 1988.

[5] القانون 10/90 المؤرخ في 1990/04/14، المتعلق بالنقد و القرض، الجريدة الرسمية، 1990.

2- نشأته.

أنشئ بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتاريخ 13 مارس(1982 حسب الجريدة الرسمية رقم 11 المنشورة بتاريخ 16 مارس 1982)، برأس مال قدره "1 " مليار جزائري من إعادة الهيكل الوطني الجزائري، وكان السبب في ظهوره هو الرغبة السياسية الملحة من جهة، والحاجة الاقتصادية من جهة أخرى، لرفع العراقيل التي وفقت أمام تطوير القطاع الفلاحي، لقد أخذ البنك مبدأ اللامركزية حيث أعطى فروعه صلاحيات واسعة في منح القروض وخدمة لسياسة إعادة هيكلة المؤسسات، إذ سبق وتقرر في عام 1980 ، بعد المخطط الخماسي وتسهيلات لخدماته بعد أن تم تقسيم البلاد إلى 48 ولاية تضم 1450 بلدية.

وقد تغير هذا البنك إلى شركة مساهمة وهذا التغيير مؤكد بعقد رسمي صادر في 19 فيفري 1989 بالمكتب" أمن داس " الموثق بالعاصمة، ويعتبر البنك حتى الآن أنه مؤسسة عمومية منظمة في شكل شركة تجارية ذات أسهم، هذا دون تغير في موضعها الاجتماعي ولا التسمية والمدة ولا رأس المال، وهذا خاضع للنصوص القانونية والتنظيمية المسيرة للمؤسسات ونشاط البنوك .

وهي الخلية القاعدية للبنك بواسطتها يتم الاتصال المباشر بالزبائن فهي تعمل في تلبية حاجاتهم وطلباتهم بفضل مصالحهم التي تعمل على الاستقبال الحسن للزبائن [1].

ثانيا: دور ومهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

1- دور بنك الفلاحة والتنمية الريفية

بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو عبارة عن وسيلة تستعملها الدولة لتحقيق التنمية في المجال الفلاحي والريفي، و يقوم بوظيفتين هما:

1-جمع الودائع.

2-توزيع القروض.

وهذا حسب المادة4 من القانون الأساسي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية التي تحدد مجالات هذا الأخير.

[1] من وثائق البنك.

نص المادة":تتمثل مهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تنفيذ جميع العمليات المصرفية والاعتمادات المالية على مختلف أشكالها طبقا للقوانين والتنظيمات الجاري العمل بها، وفي منح القروض والمساهمة فيما يلي طبقا لسياسة الحكومة:

-تنمية مجموع قطاع الفلاحة.

-ترقية النشاطات الفلاحية ،كما تزوده الدولة بقروض أخرى قصد ضمان التمويل.

وفي هذا الإطار يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتخصيص تمويله ل [1]:

-المؤسسات المالية.

-مزارع القطاع الخاص.

-تعاونية الخدمات مثل تصليح الآلات الفلاحية.

-تعاونية الكروم والخمور.

-مركز تنظيم الغابات.

-الصيد البحري.

-تعاونية التسويق.

-المؤسسة الفلاحية الصناعية بكل أنواعها.

2- مهام البنك.

في سبيل تحقيق الأهداف المسطرة يقوم البنك بجملة من المهام نذكر منها [2]:

أ_ تطوير الموارد والعمل على رفعها وتحسين تكاليفها من خلال:

_ مسايرة التطور الحاصل في عالم النشاط البنكي وتقنياته.

_ عرض منتجات وخدمات جديدة عن المدخرين وهذا في سياسة منح القروض ذات المردودية.

ب_ تطوير البنك لطرق و أساليب معالجة المخاطر من خلال:

_تصفية المشاكل المالية.

_تطبيق معدلات فائدة تتماشى مع الإيرادات.

[1] revues-badr info.n°35.juillet-aout-alger 2003.
[2] www.bank-badr.dz

_ أخذ الضمانات الملائمة.

_ مواجهة مخاطر الصرف على القروض الخارجية بصفة عقلانية.

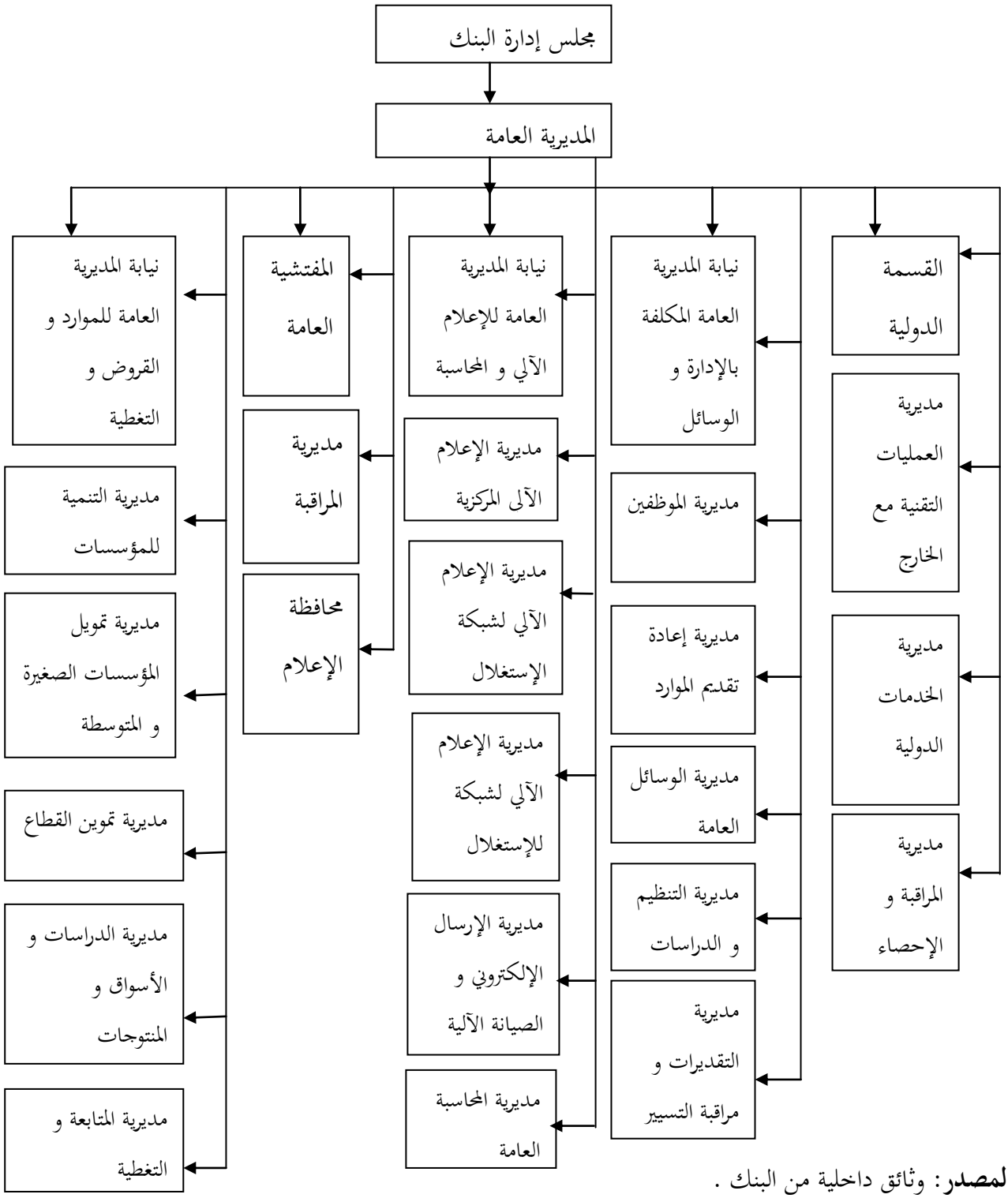
_ استعمال الدعم الإعلامي (جريدة، تجمعات، مجلات، التلفزيون).

ج _ تطوير مستوى الموظفين.

د _تمويل المستثمرات الفلاحية والمجموعات التعاونية وكذلك قطاع الصيد البحري.

ثالثا: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية.

الشكل رقم (3-1) الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية



المصدر: وثائق داخلية من البنك .

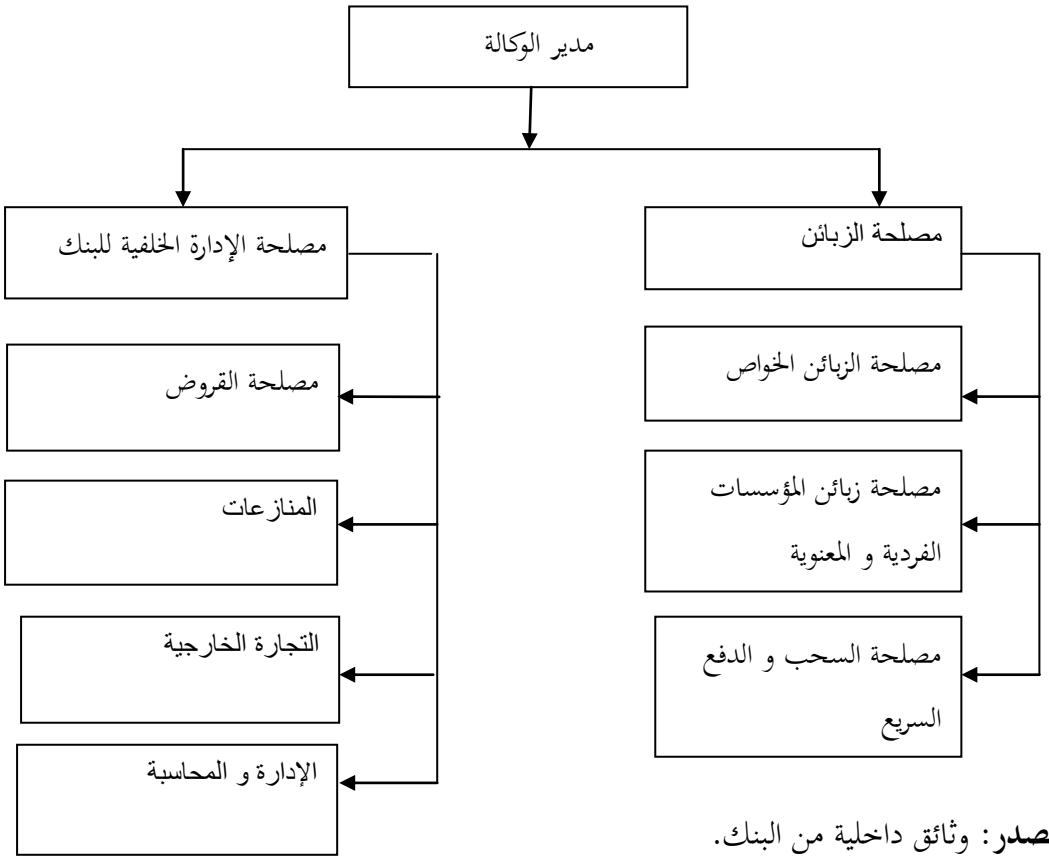
تقديم عام لوكالة المدية وهيكلها التنظيمي:

أولا:التعريف بوكالة المدية

تمثل الوكالة البنكية الخلية القاعدية التي يمارس من خلالها البنك نشاطه وهي الوجهة التي يقدم البنك منتجاته ويتعامل مع عملائه ويخدم مصالحهم، وكالة المدية هي واحدة من الوكالات التابعة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية الموزعة على تراب ولاية المدية والمرتبطة بالجمع الجهوي للاستغلال لولاية المدية 026، وهي الوكالة الرئيسية، إذ هي الممثل أو النائب عن الوكالات الأخرى في بعض العمليات كعمليات التجارة الخارجية وهي التي تستحوذ على السقف الأعلى في مجال التمويل، ولقد أنشأت في 13-03-1983، رمزها 846 في المنظومة البنكية الجزائرية، يرأسها مدير وبها مصلحتين هما مصلحة الزبائن و مصلحة الإدارة الخلفية للبنك.

ثانيا: الهيكل التنظيمي لوكالة المدية

الشكل (3-2) :الهيكل التنظيمي لوكالة المدية



المصدر: وثائق داخلية من البنك.

المطلب الثاني: تقديم لأهم القروض المقدمة من طرف بنك بدر:

سنقوم بدراسة إحصائية وتحليل أنواع القروض المقدمة من طرف الوكالة للقطاع الفلاحي، ثم سنقوم بدراسة وتحليل مجمل النشاطات الممولة عن طريق قرض الرفيق، التحدي، التمويل التأجيري.

أولا: قرض التحدي:

أ_ التعريف:

إن قرض التحدي هو قرض استثماري مدعم يمنح لإنشاء المستثمرات الفلاحية الجديدة وتربية المواشي، سواء تلك المستثمرات الفلاحية المملوكة للخواص أو تلك التابعة لأملاك الدولة، يوجه هذا القرض إلى جميع المشاريع الإستثمارية الموافق عليها في إطار برنامج الإستصلاح من طلرف الهيئات المختصة لوزارة الفلاحة لاسيما الديوان الوطني للأراضي الفلاحية.

ب_ الملف المطلوب للإستفادة من قرض التحدي:

_ طلب خطي للقرض.

_ شهادة ميلاد أصلية.

_ نسخة من بطاقة الهوية مصادق عليها .

_ دفتر الشروط مصادق عليه من طرف الديوان الوطني للأراضي الفلاحية.

_ دراسة تقنية للمشروع مستخرجة من مكتب دراسات معتمد من طرف الديوان الوطني للأراضي الفلاحية.

_ بطاقة أو شهادة فلاح.

_ عقد ملكية أو قرار الإمتياز.

_ الفواتير النموذجية.

_ قرار الاستفادة من الدعم في خالة وجوده.

_ رخصة البناء للمنشآت المراد إنجازها داخل المستثمرة.

_ الإعتماد الصحي بالنسبة لحظائر تربية الدواجن والمواشي المراد إنشاؤها.

_ رخصة مصالح الري لحفر الآبار في حالة ما إذا كان هذا الأخير ضروري.

ثانيا: قرض الرفيق

أ_ التعريف:

يعد قرض الرفيق أفضل السبل من خلالها جسدت السلطات العمومية دعمها للقطاع الفلاحي، قد جاءت تطبيقا لقانون التوجيه الصادر ب 2 أوت 2008 .

وذلك بعد إبرام اتفاقة بين وزارة الفلاحة من جهة، وبنك الفلاحة والتنمية الريفية من جهة أخرى بتاريخ 05 أوت 2008، ويعتبر قرض الرفيق قرض موسمي يقدمه البنك للفلاح لتمويل نشاطه الفلاحي الموسمي خلال سنة.

ويشمل هذا القرض النشاط الزراعي بشتى أنواعه(حبوب، خضر، فواكه) وتربية الدواجن وتمويل العلف بالنسبة لمربي المواشي، ونشاطات التعاونية الفلاحية، التجمعات، الجمعيات، الفدراليات، أو وحدات كمصالح فلاحية.

ب _الملف المطلوب للاستفادة من قرض الرفيق:

_ طلب خطي للقرض.

_ شهادة ميلاد أصلية.

_ شهادة إقامة.

_ نسخة من بطاقة الهوية مصادق عليها.

_ بطاقة أو شهادة فلاح.

_ بيان يثبت حق الإنتفاع أو الملكية للمستثمرة.

_ الفواتير النموذجية.

_ بطاقة تعريفية للمستثمرة.

_ دراسة تقنية إقتصادية للمشروع.

_ شهادة عدم المديونية للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي.

_ التفاوض مع البنك حول نوعية الضمان.

ثالثا: التمويل بالإيجار

أ_ التعريف:

القرض الإيجاري عملية مصرفية و مالية تتم بموجب عقد قانوني لتأجير أجهزة و أدوات إنتاجية من وحدة مالية تملكها إلى وحدة إنتاجية تستخدمها لفترة معينة مقابل أقساط معينة للتسديد و لهذا العقد طرفين أساسيين هما:

- المؤجر و هو مالك الأصل .

- المستأجر و هو المستعمل للأصل و الذي يدفع أقساط دورية لمالك الأصل .

ب- الملف المطلوب للإستفادة من قرض التمويل بالإيجار

- وثيقة طلب كراء عتاد عن طريق القرض الإيجاري مملوءة وموثقة من طرف الزبون.

- شهادة ميلاد.

- شهادة إقامة.

- نسخة طبق الأصل لبطاقة التعريف.

- بطاقة الفلاح.

- عقد يثبت استغلاله للأرض.

- فاتورة شكلية للعتاد المراد اقتناؤه.

- وثيقة تقنية للمشروع.

- مخطط تقديري على المنتوج المراد تحقيقه.

- شهادة صادرة من الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي تثبت عدم وجود دين.

*دراسة القروض الممنوحة من طرف الوكالة حسب النشاط:

_ النشاطات الممولة عن طريق قرض الرفيق:

في هذا العنصر سنقوم بوضع جدول يوضح عدد المشاريع التي يمولها قرض الرفيق للفلاحين في نشاط الحبوب والبطاطا والخضراوات والدواجن والنحل والأشجار المثمرة وتربية الأبقار وتسمين العجول وأنشطة أخرى من **2009 إلى 2017**

الجدول رقم(3_1): يبين نشاط الحبوب الممولة عن طريق قرض الرفيق بمبالغها(الوحدة بالدينار)

السنوات	عدد الملفات	المبالغ
2010_ 2009	207	94349283.00
2011_ 2010	75	66072216.00
2012_ 2011	90	78440100.00
2013_ 2012	86	94806820.00
2014_ 2013	132	118061210.00
2015_ 2014	152	126049998.50
2016_ 2015	134	151290395.95
2017_ 2016	117	143398660.00
المجموع	993	872468683.45

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإستناد إلى الوثائق المقدمة من طرف الوكالة(الملحق رقم 02)

الجدول رقم(3_2): يمثل الأنشطة الأخرى الممولة عن طريق قرض الرفيق بمبالغها(الوحدة بالدينار) ونسبها المئوية

النشاطات	عدد المشاريع الممولة	المبالغ	النسبة المئوية
حبوب	07	7779757.00	%0.54
بطاطا	58	130697729.50	%9.15
خضراوات	11	16699450.00	%1.17
دواجن	98	1217783293.73	%85.3
نحل	02	1168500.00	%0.082
أشجار مثمرة	02	4329000.00	%0.30
تربية أبقار	06	38053248.01	%2.67
تسمين عجول	11	104527857.00	%7.32
نشاط آخر	01	650000.00	%0.05
المجموع	196	1427613763.00	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإستناد إلى الوثائق المقدمة من طرف الوكالة(الملحق رقم02)

من خلال الدراسة التي قمنا بها على النشاطات التي يمولها قرض الرفيق تبين أن نشاط تربية الدواجن يحتل المرتبة الأولى في الولاية بنسبة 85.3%، ثم نشاط زراعة البطاطا بنسبة 9.17%، في حين نشاط تسمين العجول بلغت نسبته 7.32%، وكان نشاط تربية الأبقار بنسبة 2.67%، ثم نشاط الخضراوات بنسبة 1.17%، ثم الحبوب بنسبة 0.54%، ثم نشاط الأشجار المثمرة بنسبة 0.30%، أما نشاط تربية النحل فبلغ نسبة 0.082%، و بلغت نسبة نشاط آخر 0.05%.

مما سبق نستنتج أن قرض" الرفيق "منح نسبة تمويل أكبر لنشاط" تربية الدواجن "مقارنة بالنشاطات

الأخرى وهذا راجع لعدة أسباب منها أن هذا الأخير مصدر للغذاء وأكثر استهلاكا،و هذا يؤدي إلى ارتفاع أسعاره وقت التسويق مما يدر على المربي بأرباح كبيرة، وبالتالي هذا يؤدي بالفلاحين للإستثمار في هذا النشاط بكثرة.

النشاطات الممولة عن طريق قرض التحدي: في هذا العنصر سنقوم بوضع جدول يوضح عدد المشاريع التي يمولها قرض التحدي للفلاحين في نشاط تربية الدواجن والأشجار المثمرة والحبوب وتربية الأبقار وأنشطة أخرى من **2009 إلى غاية 2017**.

الجدول رقم(3_3): يمثل النشاطات الممولة عن طريق قرض التحدي بمبالغها (الوحدة بالدينار) ونسبها المئوية

النشاطات	عدد المشاريع الممولة	المبالغ	النسبة المئوية
تربية الدواجن	10	264698121	%44.96
أشجار مثمرة	02	14262782	%2.42
حبوب	03	19841769	%3.37
تربية الأبقار	03	32082360	%5.45
تربية الأغنام	02	25336130	%4.3
خضراوات	04	16099502	%2.73
غرف تبريد	02	58541090	%9.94
عتاد فلاحي	00	00	%00
نشاط آخر	04	157781417	%26.8
المجموع	30	588643171	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإستناد إلى الوثائق المقدمة من طرف الوكالة (الملحق رقم 03)

من خلال الدراسة التي قمنا بها تبين لنا على النشاطات التي يمولها قرض "التحدي" تبين لنا أن نشاط تربية الدواجن بلغت نسبة 44.96% ، والأنشطة الأخرى بلغت نسبة 26.8%، و غرف التبريد بلغ تمويلها نسبة 9.94%، أما تربية الأبقار قدرت نسبتها 5.45%، و تربية الأغنام بنسبة 4.3%، و زراعة الحبوب بلغت نسبة 3.37%، و الخضراوات بنسبة 2.73%، أما الأشجار المثمرة فبلغت نسبة 2.42%.

مما سبق نستخلص أن قرض" التحدي " هو الآخر منح نسبة تمويل أكبر لمشروع" الدواجن "مقارنة بالنشاطات الأخرى مثل قرض الرفيق و هذا يؤكد أن ولاية المدية تحتل المراتب الأولى في تربية و تسويق الدواجن و البيض .

المشاريع الممولة بقرض التمويل بالإيجار:

في هذا العنصر نوضح عدد المشاريع التي يمولها قرض التمويل بالإيجار (leasing) من **2009 إلى غاية 2018/02/28**

االجدول رقم (3-4) يوضح عدد مشاريع قرض التمويل بالإيجار بمبالغها (الوحدة بالدينار) .

عدد الملفات المقدمة	281
عدد الملفات الممنوحة	238
عدد الملفات المرفوضة	33
المبلغ الإجمالي للمشاريع	584426

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاستناد إلى الوثائق المقدمة من الوكالة الملحق رقم (03) .

من خلال الوثيقة المقدمة تبين لنا أن عدد الملفات المقدمة بالنسبة لقرض التمويل بالإيجار قليلة جدا بالرغم من بداية التمويل به من سنة 2009 إلى غاية اليوم، و هذا يرجع لشروطه التعجيزية للفلاحين خاصة شرط عقد الملكية بالخصوص أن أغلبية الفلاحين ملكيتهم شيوع مما يصعب عليهم الأمور .

المبحث الثاني: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية وتحليل النتائج

المطلب الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

يتناول هذا المبحث توضيح الإطار المنهجي للدراسة الذي استخدمنا، حيث يبين حدود الدراسة وأداة الدراسة

في تحليل البيانات واستنباط النتائج.

أولا: منهجية الدراسة

تتمثل منهجية الدراسة في حدود الدراسة ومجتمع وعينة الدراسة ويمكن توضيحها فيما يلي:

1_ حدود الدراسة

تمثلت حدود الدراسة فيما يلي:

_ الحدود المكانية: اقتصرت الدراسة على بعض دوائر ولاية المدية ومنها (وامري، وزرة، سيدي نعمان، القلب الكبير، تابلاط، العزيزية).

_ الحدود الزمنية: تم تطبيق الدراسة إبتداء من شهر مارس من السنة الدراسية 2017_2018.

_ الحدود البشرية: اقتصرت الدراسة على آراء الفلاحين.

_ الحدود الموضوعية: تناولت هذه الدراسة البحث عن دور بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تمويل وترقية الإستثمارات الفلاحيةفي ولاية وذلك من خلال ثلاث محاور وهي كالتالي:

بطاقة تعريف بالمستثمرة الفلاحية.

تمويل المستثمرة.

القروض المتاحة على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية ومستوى الخدمات.

2_ مجتمع وعينة الدراسة:

2_1_ مجتمع الدراسة

تمثل مجتمع دراستنا هذه في عدد من الفلاحين في ستة دوائر من ولاية الدية، والذي بلغ عددهم 60 فلاح

على اختلاف أعمارهم ومستوياتهم وأجناسهم، وهذا لمعرفة آرائهم حول دور بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تمويل الإستثمارات الفلاحية في ولاية المدية.

2_2_ عينة الدراسة

قد تم اختيار عينة عشوائية بسيطة شملت 60فلاح موزعة كالآتي:

الجدول رقم(3-5): تعداد الإستبيانات الخاصة بالدراسة

الاستبيانات	العدد	النسبة
الموزعة	60	%100
المسترجعة	60	%100
المستبعدة	00	%00
الصالحة للتحليل	60	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين

ثانيا: أدوات وأساليب الدراسة

تم تصميم استبيان لجمع البيانات الميدانية من مجتمع الدراسة، وقد اعتمدنا في تصميمه وصياغة أسئلته على أنفسنا بالاستعانة بالموظفة في قسم الارشاد الفلاحي بمديرية المصالح الفلاحية لولاية المدية، كما أخذ بعين الإعتبار إرشادات وتوجيهات الأستاذ المشرف، ومجموعة من الأساتذة.

1_ محتويات الإستبيان

تم تقسيم الاستبيان على جزئين كالآتي:

الجزء الأول: يتعلق بالمعلومات الشخصية ويتمثل في بعض المتغيرات مثل الجنس، السن، المستوى التعليمي.

الجزء الثاني: ويشمل هذا الجزء العبارات التي يتكون منها الإستبيان حيث تضمن 20 عبارة، ويقابل كل عبارة مجموعة من الإختيارات، وهي مقسمة إلى ثلاث محاور كالتالي:

المحور الأول: عبارات تضمن بطاقة تعريف بالمستثمرة الفلاحية لكل فلاح، (العبارات من 1 إلى 7) وتمت الإجابة على كل عبارة بنعم أو لا.

المحور الثاني: عبارات تصف عنصر التمويل الخاص بالمستثمر الفلاحية، (عبارات من 1 إلى 5) وتمت الإجابة عن كل عبارة بنعم أو لا.

المحور الثالث: عبارات تصف نوعية القروض المتاحة على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية، ومستوى الخدمات، (عبارات من 1 إلى 8) وتمت الإجابة على كل عبارة بنعم أو لا.

2_ الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

تمت معالجة بيانات هذه الدراسة باستخدام البرنامج الإحصائي spss version17، وتمت الإستعانة ببعض الأدوات الإحصائية مثل:

_ التكرارات والنسب المئوية

_ اختبار الثبات: معامل ألفا كرونباخ لقياس مدى تشابه إجابات أفراد عينة الدراسة بحيث كلما كان معامل الثبات أكبر من 60% دل ذلك أن الإستبان ثابت.

3_ ثبات الإستبانة:

يشير إلى مدى الحصول على النتائج نفسها لو تكررت الدراسة في ظروف مشابهة باستخدام نفس

الإستبيان، وقد تم الإعتماد على معامل **ألفا كرومباخ** وذلك لدراسة كل المحاور والجدول التالي يوضح معامل ألفا كرومباخ مجموع الإستبانة ككل.

الجدول رقم(3-6): معامل ثبات الإستبانة

المحاور	عدد العبارات	قيمة ألفا كرومباخ
الإستبانة ككل	60	0.64

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على نتائجspss

يتضح من الجدول رقم(3-6) أن قيمة ألفا كرومباخ للاستبيان ككل تقدر ب(0.64) وهي قيمة جيدة تدل على ثبات الإستبيان ويمكن الإعتماد على نتائجه للإستفادة منها في التفسير.

المطلب الثاني: تحليل نتائج الدراسة

سيتم في هذا المطلب عرض نتائج الدراسة التي أجريت على الفلاحين في بعض دوائر ولاية المدية، بشكل مفصل للتعرف على الخصائص الشخصية للعينة، وتحليل وتفسير إجابات الفلاحين الخاصة بمحاور الدراسة.

أولا: تحليل البيانات الشخصية للعينة

يضمن الإستبيان جزء خاص بالبيانات المتعلقة بالخصائص الشخصية للتعرف على خصائص عينة الدراسة وتتوزع أفراد عينة الدراسة حسب متغيرات: السن، الجنس، المستوى التعليمي، وكانت النتائج المتحصل عليها كالتالي:

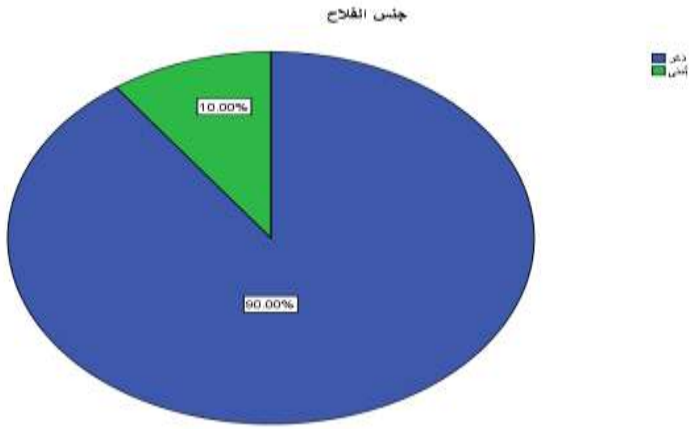
1_ توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس

الجدول رقم(3-7): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس

الفئة	التكرار	النسبة%
ذكر	54	%90
أنثى	06	%10
المجموع	60	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على نتائج spss

الشكل رقم(3-1): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على نتائج spss.

نلاحظ من الجدول رقم(3-7)، والشكل رقم(3-1) أن نسبة الذكور أكبر من نسبة الإناث حيث أن 54 من أفراد العينة الذين أجريت عليهم الدراسة من مجموع 60 هم ذكور بنسبة تقدر ب(90)، في حين أن 6 منهم إناث بنسبة(10) من إجمالي العينة، ومنها نلاحظ أن نسبة الذكور كبيرة جدا و هذا بطبيعة الحال راجع إلى طبيعة النشاط.

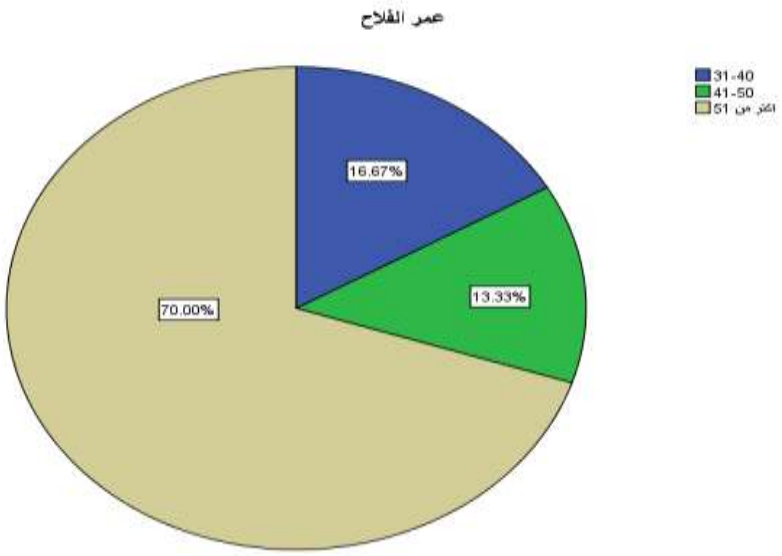
2_ توزيع عينة الدراسة حسب متغير السن

الجدول رقم(3-8):يبين توزيع عينة الدراسة حسب متغير السن.

الفئة	التكرار	النسبة%
من 20 إلى 30	0	0%
من 31 إلى 40	10	16.67%
من 41 إلى 50	8	13.33%
أكبر من 51	42	70%
المجموع	60	100%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على نتائج spss

الشكل رقم(3-2): يبين توزيع عينة الدراسة حسب متغير السن



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على برنامج spss.

نلاحظ من الجدول رقم (3-8) و الشكل رقم (3-2) أن أغلبية الأفراد في سن يفوق 51 سنة حيث بلغ عددهم 42 و ذلك بنسبة (70%) ثم يليها الأفراد في سن يتراوح ما بين 31 إلى 40 حيث بلغ عددهم 10 و ذلك بنسبة (16.67%) ثم يليها الأفراد في سن يتراوح ما بين 41 إلى 50 سنة حيث بلغ عددهم 8 و ذلك بنسبة (13.33%) من أفراد العينة، و عليه يمكن القول أن أغلبية أفراد العينة كهول و هذا إن دل على شيء إنما يدل على أن القطاع الفلاحي يعاني من عزوف الشباب و هذا لقلة الإمتيازات وبرامج الدعم للشباب من أجل النهوض بهذا القطاع .

3- توزيع عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي

جدول رقم (3-9): يبين توزيع عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة %
أمي	0	0%
يعرف القراءة	1	1.67%
يعرف القراءة و الكتابة	4	6.67%
إلتحق بمدارس قرآنية أو زوايا	18	30%
مستوى إبتدائي	14	23.33%
مستوى إكمالي	9	15%
مستوى ثانوي	11	18.33%
مستوى جامعي	3	5%
مستوى آخر	0	0%
المجموع	60	100%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على نتائج spss

الشكل رقم(3 -3): يبين توزيع عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على نتائج spss.

نلاحظ من الجدول رقم (3-9) و الشكل رقم (3-3) أن أغلبية أفراد عينة الدراسة إلتحقوا بمدارس قرآنية أو زوايا حيث بلغ عددهم 18 و ذلك بنسبة (30%) من إجمالي العينة، ثم يليها الأفراد الذين لهم مستوى إبتدائي و الذي بلغ عددهم 14 و ذلك بنسبة (23.33%) من إجمالي العينة، ثم يليها الأفراد الذين لهم مستوى ثانوي و الذي بلغ عددهم 11 و ذلك بنسبة (18.33%)، ثم الأفراد الذين لهم مستوى إكمالي و الذي بلغ عددهم 9 و ذلك بنسبة (15%)، أما أفراد المستوى الجامعي فبلغ عددهم 3 و ذلك بنسبة (5%) من إجمالي العينة، و من هذا نلاحظ أن أغلب أفراد العينة ليس لهم مستوى تعليمي و هذا ما يؤثر على تطوير و تنمية الفلاحة لأن أغلبية الفلاحين لا يمكنهم التعامل مع التطور التكنولوجي الحاصل و الإعتماد على وسائل حديثة تطور المستوى الإنتاجي بأقل تكلفة و عوائد أفضل .

ثانيا:تحليل نتائج الدراسة

سنقوم في هذا العنصر بعرض النتائج المتعلقة بالأسئلة وتحليلها وتفسيرها وذلك لمعرفة إجابات الفلاحين.

1_ الوضعية القانونية للمستثمرة

الجدول رقم(3-10): يبين لنا الوضعية القانونية للمستثمرة

الوضعية القانونية للمستثمرة	التكرار	النسبة
ملكية	21	%33.9
شيوع	24	%38.7
مستاجرة	4	%6.5
امتياز	3	%4.8
مستثمرة فلاحية جماعية	8	%12.9
مستثمرة فلاحية فردية	2	%3.2
المجموع	62	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على نتائج spss

نلاحظ من الجدول رقم(3-10) أن أكثر الفلاحين في الولاية وضعيتهم القانونية للمستثمرة على الشيوع وذلك بنسبة 38%،حيث بلغ عددهم 24 من إجمالي العينة محل الدراسة، أما بالنسبة لأصحاب الملكية فبلغ عددهم 21 وذلك بنسبة 33.9%.

2_ تأمين المستثمرة

الجدول رقم(3-11): يبين هل المستثمرة مأمنة أم لا

هل المستثمرة مأمنة	التكرار	النسبة
نعم	5	%8.3
لا	55	%91.7
المجموع	60	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على نتائج spss

نلاحظ من الجدول رقم (3-11) أن عدد الفلاحين الذين قاموا بتأمين المستثمرة الفلاحية الخاصة بهم هو 5 وذلك بنسبة 8.3%، أما الذين لم يأمنوا مستثمراتهم فبلغ عددهم 55 وذلك بنسبة 91.7% وذلك راجع حسب أغلبية الفلاحين الذين إستجوبناهم إلى عدم وضع المصداقية في CRMA و أيضا راجع إلى ذهنيات الفلاحين .

3_ إنخراط الفلاحين في تنظيم مهني

الجدول رقم (3-12)، يبين هل الفلاحين منخرطين في تنظيم مهني أم لا

هل أنتم منخرطون في تنظيم مهني	التكرار	النسبة
نعم	29	%48.3
لا	31	%51.7
المجموع	60	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على نتائجspss

نلاحظ من الجدول رقم(3-12) أن أكبر من نصف العينة المدروسة غير منخرطين في تنظيم مهني حيث بلغ عددهم 31 فلاح وذلك بنسبة 51.7%، أما المنخرطين في تنظيم مهني فبلغ عددهم 29 فلاح وذلك بنسبة 48.3 % ومن خلال أجوبة الفلاحين تبين أن نسبهم متقاربة.

4_ اكتساب بطاقة فلاح

الجدول رقم(3-13): يبين الفلاحين الذين يملكون بطاقة فلاح

هل تملكون بطاقة فلاح	التكرار	النسبة
نعم	60	%100
لا	00	%00
المجموع	60	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على نتائج spss

من الجدول رقم(3-13) نلاحظ أن كل الفلاحين يملكون بطاقة فلاح و هذا طبيعي لأن الدراسة الميدانية كانت في الفروع الفلاحية و بطبيعة الحال كل فلاح مسجل هناك يحصل على بطاقة الفلاح.

5_ مصادر تمويل المستثمرة

الجدول رقم(3-14): يبين مصادر تمويل المستثمرة الفلاحية

مصادر تمويل المستثمرة الفلاحية	التكرار	النسبة
تمويل ذاتي	57	%50
دعم	32	%28.1
قرض بنكي	3	%2.6
قرض التحدي	7	%6.1
قرض الرفيق	8	%7
مصدر آخر	7	%6.1
المجموع	114	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على نتائج spss

من خلال الدراسة التطبيقية التي قمنا بها تبين لنا أن الفلاحين يعتمدون بشكل كبير على التمويل الذاتي في تمويل مستثمراتهم وذلك راجع إلى عدة أسباب منها معدلات الفوائد وقلة الضمانات المطلوبة من قبل البنك و كذلك طول مدة دراسة الملفات المقدمة وهذا حسب قول الفلاحين المستجوبين و لا ننسى كذلك الوازع الديني .

6_تعامل الفلاحين مع بنك الفلاحة والتنمية الريفية

الجدول رقم(3–15): يبين مدى تعامل الفلاحين مع بنك الفلاحة والتنمية الريفية

هل سبق وتعاملتم مع بنك الفلاحة والتنمية الريفية	التكرار	النسبة
نعم	36	%60
لا	24	%40
المجموع	60	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على نتائج spss

من خلال النتائج المتحصل عليها يتبين لنا أن نسبة الفلاحين المتعاملين مع بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو 60% من مجموع العينة المدروسة والذي بلغ عددهم 36 فلاح، ونجد نسبة الذين منح لهم القرض الذي طلبوه هي 33%، أما نسبة الذين لم يمنح لهم القرض فبلغت 10% وذلك راجع لعدة أسباب منها مشكل عقد الملكية.

أما بالنسبة للذين لم يسبق لهم أن تعاملوا مع بنك الفلاحة والتنمية الريفية فبلغت نسبتهم 40% وذلك راجع إلى عدة أسباب منها الخوف من البيروقراطية وعدم الثقة في كل ما هو عمومي.

ومن خلال الدراسة التي قمنا بها وعلى حسب رأي أغلبية الفلاحين فإن الخدمات على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية لاتتماشى ومطالب الفلاحين، أما بالنسبة للتغييرات والظروف التي يجب إحداثها في نظام التمويل والتي يتمنى الفلاحون حصولها في بنك الفلاحة والتنمية الريفية للإستعداد للتعامل معه نذكر منها:

_ تسهيل المعاملات.

_ أن يكون نظام التمويل والبنك ملائم وخصوصية الفلاحين.

_ إلغاء نسب الفوائد لأنها تورق كاهل الفلاحين.

- أن يكون البنك و نظام التمويل مناسب و خصوصية الفلاح.

خلاصة الفصل:

تم التطرق في هذا الفصل إلى معرفة دور بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تمويل الإستثمارات الفلاحية في المدية، واستعملنا لذلك الإستبيان كأداة للدراسة، وقمنا بتوزيعه على عينة الدراسة من فلاحين، حيث استرجعنا جميع الإستبانات دون إلغاء أي واحدة منها، وبغية التأكد من ثبات الإستبانة تم إختبار ألفا كرومباخ لقياس ثباتها وتم الحصول على 0.64 للدراسة ككل وهذا مؤشر جيد على صحة النتائج.

ومن خلال عرض النتائج الخاصة بالدراسة الميدانية تبين لنا أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالرغم من أنه يجب أن يعد المحرك الرئيسي والفعال لزيادة وتيرة التنمية الإقتصادية والدور الكبير في بناء المؤسسات الفلاحية من خلال منحه لمختلف قروض الإستثمار وقروض الإستغلال إلا أنه لا يساهم بشكل فعال في تحريك عجلة الإستثمار الفلاحي في ولاية المدية، وهذا راجع إلى أن أغلبية الفلاحين يمولون مستثمراتهم ذاتيا ولا يعتمدون على التمويل البنكي بنسبة كبيرة وهذا راجع إلى الشروط التعسفية المطلوبة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية والمتمثلة في الضمانات الواجب تقديمها إلى البنك، بالإضافة إلى معدلات الفائدة الواجب التعامل بها وهذا ما يخالف مبادئ الشريعة، بالإضافة إلى أن الخدمات المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية لا تتماشى ومطالب الفلاحين.

يعتبر القطاع الفلاحي القاعدة الأساسية التي تقام عليها هيكلة النظام الاقتصادي في البلاد، وهذا راجع للدور الحيوي الذي يلعبه، لعلاقته المباشرة بباقي القطاعات، ولكون القطاع حساس وضروري للغاية فهو يمتاز بدرجة مخاطرة كبيرة لصعوبة التحكم في موارده و لقد عرف القطاع الفلاحي كثيرا من التغيرات في بنيته الهيكلية، فقد شهد عدة تجارب منذ الاستقلال، وأول تجربة هي التسيير الذاتي التي جاءت تلقائيا بعد الاستقلال، ثم تليها الثورة الزراعية، وكانت بعدها مرحلة إعادة تنظيم المستثمرة الفلاحية في منتصف الثمانينات، لكن ضرورة تحرير الاقتصاد الوطني والتخلي عن النهج الاشتراكي فرض اتجاه آخر تبناه إعادة تنظيم العقار وإعادة هيكلة القطاع الفلاحي إضافة إلى السعي لتنمية هياكل القطاع وتطويرها من خلال المشاريع الجديدة المطروحة.

و نظرا لأهمية الجهاز المصرفي و الدور الأساسي و الحيوي الذي يؤديه في تطوير التنمية الاقتصادية بشكل عام و هذا من خلال عملية تمويل الأعوان الاقتصادية و مدهم بالقروض بصفة عامة من أجل الزيادة في العمليات التجارية و ما شابه ذلك من العمليات الاقتصادية ،فالبنك يلعب دور أساسي في مجال التمويل من خلال منحه مختلف أنواع القروض ليساعد في عملية المشاريع و شملت دراستنا مدى مساهمة بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة المدية في تمويل و ترقية الإستثمارات الفلاحية حيث يبقى القطاع الفلاحي في الولاية الركيزة الأساسية للتنمية الإجتماعية و الإقتصادية.

إختبار الفرضيات:

- تعتبر أهم مصادر تمويل المستثمرة هو التمويل الذاتي و الدعم و هذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

- أكثر من 60% من الفلاحين يتعاملون مع بنك الفلاحة و التنمية الفلاحية و هذا ما ينفي صحة الفرضية الثالثة.

- يقدم بنك الفلاحة قروض قصيرة و متوسطة و طويلة المدى و المتمثلة في "القروض البنكية"، و قرض " الرفيق"، و قرض " التحدي" ، و هذا ما يثبت صحة الفرضية الرابعة.

نتائج الدراسة:

من خلال بحثنا الذي قمنا به توصلنا إلى النتائج التالية:

1- إن البحث عن أكفأ الطرق لتمويل القطاع الفلاحي الجزائري يدعو إلى الانطلاق من واقعه المليء بالتناقضات الهيكلية التي لم تساعد على التنمية السريعة والمتوازية، إضافة إلى افتقاره للضمانات والتوجيه الفلاحي اللازم وبالتالي فإن البحث في طريقة لإنشاء هيئة خاصة بالمتابعة الميدانية للاستثمارات وعمليات الاستغلال تعد ضرورة حتمية.

2- إن واقع الفلاحة الجزائرية يستدعي تدعيم هذا القطاع الاستراتيجي بكل الوسائل وتحويله إلى قطاع رئيسي وإعطائه الأولوية .

3- تنوع القروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية الممثلة في القروض الموجهة للإستغلال والاستثمار.

4- تعتبر ولاية المدية ولاية ذات طابع فلاحي بامتياز و هذا للإمكانيات الموجودة بها و الوضعية الجغرافية الممتازة التي تحتلها و لكن بالرغم من القدرات الهائلة إلى أنها لم تصل للأهداف المرجوة بسبب العراقيل التي تواجه الفلاحين في الحصول على التمويل.

التوصيات:

- تشجيع الزراعة بكافة الطرق مثل الملتقيات، الدورات الإرشادية، الإشهارات، ....الخ.

- ضرورة إقامة برامج ومراكز توعية وتأهيل الشباب وتشجيعهم على خدمة القطاع الفلاحي.

- ضرورة توفير التمويل اللازم لأصحاب المستثمرات الفلاحية والفلاحين بصفة عامة من قبل البنوك والهيئات الداعمة للقطاع وإعطائهم الأولوية في ذلك، من خلال دراسة طلبات القروض المقدمة في مدة وجيزة وعدم إهمال هذه الملفات .

- مراجعة قانون حق الملكية، و حل مشكل العقار الفلاحي، بحيث أن أغلبية فلاحي الولاية يعانون من مشكل عقد الملكية للأراضي (على الشيوع)، من أجل قدرتهم على طلب القروض البنكية لتمويل مستثمراتهم.

– إقامة الدولة بتحفيز الفلاحين عن طريق تقديم مبالغ مالية لأحسن منتوج زراعي.

– إن واقع الفلاحة الجزائرية يستدعي هذا القطاع الإستراتيجي بكل الوسائل وتحويله إلى قطاع رئيسي وإعطائه الأولوية.

– ضرورة وجود نظام معلوماتي جد محكم نجد أن توفر المعلومات أساسي في مثل هذا النوع من الاستثمارات، واهم ما يمكن فعله هو إنشاء شبكة معلوماتية بين مختلف المصالح المكلفة بدراسة المشاريع الاستثمارية ومتابعتها، وذلك من اجل السيطرة التامة على معطيات التسيير.

– وفي الأخير فإنّ بحثنا هذا لا يتعدى إلاّ أن يكون محاولة لإثراء واحد من أهم المواضيع، ونتمنى أن نكون قد وفقنا بالإلمام ببعض جوانبه، فإن أصبنا فمن الله وحده، وإن أخطأنا فمن أنفسنا ومن الشيطان.

أولا: الكتب

1. أحمد بوراس، تمويل المنشآت الإقتصادية، دار العلوم، عنابة، الجزائر، 2008.

2. الحجازي عبيد علي أحمد، مصادر التمويل، دار النهضة العربية، لبنان، 1982.

3. حسين عطا غنيم، دراسات في التمويل، المكتبة الأكاديمية للنشر، القاهرة، 2005.

4. حمزة الشيخي إبراهيم الحزراوي، الإدارة المالية الحديثة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 1998.

5. رابح خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2008.

6. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2003.

7. عبد الحليم كراجة وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.

8. عبد الرحمن دعا الهبيل، عبد الفتاح السيد النعماني، التمويل الإداري، دار المريخ، السعودية، 1993.

9. عبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل والإدارة المالية، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 2007.

10. عبد المنعم السيد علي، نزار الدين العيسي، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.

11. عثمان أحمد الخواي، محمود محمد الشريف، قسم الإقتصاد الزراعي، جامعة الإسكندرية، دار المطبوعات الجديدة، مصر، 1972.

12. عدنان تايه النعيمي وآحرون، الإدارة المالية(النظرية والتطبيق)، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.

13. عدنان هاشم السمرائي، الإدارة المالية، دار سهران للنشر، عمان، الأردن، 1997.

14. علي مانع، جنوح الأحداث والتغير الإجتماعي في الجزائر المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996.

15. عمر صدوق، تطور التنظيم القانوني للقطاع الفلاحي في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988.

16. فورد ستوم بوجين، التمويل الإداري، دار المريخ، الرياض، السعودية، 1993.

17. محمد العربي شاكر، محاضرات في التنمية الإقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2006.

18. محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزء الثاني، الجزائر، 1999.

19. محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية والتمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2000.

20. محمد عبد العزيز عجمية، مصطفى رشدي شيحة، النقود والبنوك والعلاقات الإقتصادية الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1987.

21. محمد عبد العزيز عجمية، مقدمة في التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية، لبنان، 1982.

22. مصطفى رشدي شيخة، النقود والمصارف والإئتمان، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 1999.

23. هيثم صاحب عجام، علي محمود سعود، التمويل الدولي، دار الكندي للنشر والتوزيع، الأردن، 2002.

24. هيثم محمد الزغبي، الإدارة التحليل المالي، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان، 2000.

ثانيا: المذكرات والرسائل

25. بن سمية دلال، سياسات التمويل المصرفي وأثره على الإقتصاديات والمؤسسات دراسة حالة: الجزائر والدول النامية، مداخة في الملتقى الدولي بالتعاون مع مخبر العلوم الإقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، يومي 21 و22 نوفمبر2006.

26.بن سمينة عزيزة وبن سمية دلال، التمويل البنكي للقطاع الفلاحي في الجزائر دراسة حالة: بنك الفلاحة والتنمية الريفيو(وكالة بسكرة)، رسالة ماستير، تخصص نقود وتمويل، جامعة بسكرة، الجزائر، 2004.

27.بورنان أميرة كوثر، ما مساهمة القطاع المصرفي في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائردراسة حالة: تمويل مشروع إستثماري،مذكرة ماستر، تخصص مالية وبنوك، جامعة ورقلة، الجزائر، 2015_2016.

28.تومي محجوبة وبالعيسي ربيعة، دور التمويل المصرفي في تطوير القطاع الفلاحي الجزائر يدراسة حالة (بنك الفلاحة والتنمية الريفيةوكالة البرواقية)، مذكرة ماستر، تخصص إقتصاديات المالية والبنوك، جامعة البويرة، الجزائر، 2014_2015.

29.نور محمد لمين، دور الموازنة العامة في التنمية الفلاحية والريفية كبديل إقتصادي خارج قطاع المحروقات دراسة حالة: ولاية تيارت، رسالة ماجستير، تخصص المالية العامة، جامعة تلمسان، الجزائر، 2012_2011.

30.المهري إيمان، واقع تطوير الخدمات البنكية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مذكرة ماستر، تخصص مالية، جامعة المدية، الجزائر، 2012_2013.

31.حمدي باشا وليد، دور السياسة الإئتمانية في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر، رسالة ماجستير، تخصص علوم مالية، جامعة باتنة، الجزائر، 2013_2014.

32.خديجة لحمر، دور النظام المالي في تمويل التنمية الإقتصادية(حالة البنوك الجزائرية)، واقع وآفاق.

33.رابح حمدي باشا، التخطيط وتوجيهاته الجديدة بالجزائر، رسالة ماجستير، معهد العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر،1991.

34.ريم كعباش ووفاء ناجم، التمويل البنكي للقطاع الفلاحي في الجزائر دراسة حالة: بنك الفلاحة والتنمية الريفية(وكالة عين الدفلى)، مذكرة ماستر، تخصص إقتصاد نقدي وبنكي، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2017_2016.

35.شويخي هناء، آليات تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر (دراسة تحليلية وتقييمية)، مذكرة ماستر، تخصص مالية ونقود، جامعة بسكرة، الجزائر، 2012_2013.

36.كتفي سلطانة، تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية دراسة حالة: ولاية قسنطينة، رسالة ماجستير، تخصص التهيئة العمرانية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2006.

37.معوش إيمان وبورحلة نسيمة، واقع التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في الجزائر دراسة حالة: تمويل مشروع إستثماري من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مذكرة ماستر، تخصص إقتصاديات المالية والبنوك، جامعة البويرة، الجزائر، 2014_2015.

ثالثا: المجلات و الجرائد

38.وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي، عرض وآفاق، 2012.

رابعا: الوثائق الرسمية:

39. المرسوم رقم 82-106 المؤرخ في 1986/09/12، المتعلق بإنشاء بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

40.القانون 86-12 المؤرخ في 1986/09/12، المتعلق بنظام البنوك و القروض.

41. القانون 88-06 المؤرخ في 1988/01/12، المعدل و المتمم لقانون 86-12.

42.القانون 90-10 المؤرخ في 1990/04/14، المتعلق بالنقد و القرض .

خامسا: المواقع الإلكترونية:

43.www.badr-bank.dz

44.revues-badrinfo.n°35,juillet-aout-alger 2003.

استبيان حول الموضوع

الولاية:.....
الدائرة:.....
المنطقة (الناحية):.....
رقم الاستمارة:.....
تاريخ التحقيق:.....

التعريف بالمحقق معه

الاسم و اللقب (اختياري):.....

1. **العمر:**
   - 1-من 20 سنة الى 30 سنة ☐
   - 2-من 31 سنة الى 40 سنة ☐
   - 2-من 41 سنة الى 50 سنة ☐
   - 4-اكثر من 51 سنة ☐
2. **الجنس:**
   - **1**-ذكر ☐
   - 2-انثى ☐
3. **المستوى التعليمي**:
   - 1-امي ☐
   - 2-يعرف القراءة ☐
   - 3-يعرف القراءة و الكتابة ☐
   - 4-التحق بمدارس قرءانية او زوايا ☐
   - 5-مستوى ابتدائي ☐
   - 6-مستوى اكمالي
   - 7- مستوى ثانوي ☐
   - 8- مستوى جامعي ☐
   - 9- مستوى اخر وضح ☐.....

بطاقة تعريف بالمستثمرة الفلاحية

1. **الوضعية القانونية للمستثمرة**
   - 1-ملكية ☐
   - 2-على الشيوع ☐
   - 3-مستاجرة ☐
   - 4-امتياز ☐
   - 5- مستثمرة فلاحية جماعية ☐
   - 6 - مستثمرة فلاحية فردية ☐
   - 7-غير ذلك وضح .....

2. **النشاط الفلاحي الممارس**

1-حبوب ☐ **2-خضروات** ☐ **3-اشجار مثمرة** ☐ **4-تربية اغنلم** ☐ **5- تربية ابقار** ☐

6- غير ذلك وضح.....

3. **مساحة المستثمرة و الاراضي المسقية**

1-المساحة الكلية للمستثمرة .....بالهكتار

2- المساحة المستغلة .....هكتار

3- المساحة المسقية .....هكتار

4. **هل المستثمرة مامنة (التامين)؟**

1-نعم ☐ 2-لا ☐ اذا نعم عند من ؟ 1- CRMA 2-مؤسسة تامين اخرى اذكر.....

اذا لا لماذا؟ .....

5. **هل انتم منخرطون في تنظيم مهني؟**

1-نعم ☐ 2-لا ☐

اذا نعم في اي منظمة؟ 1- تعاونية ☐ 2- جمعية ☐ 3-اتحاد الفلاحين ☐

6. **هل تملكون بطاقة فلاح؟**1-نعم ☐ 2- لا ☐

اذا لا لماذا؟ .....

7. **العتاد المتوفر في المستثمرة**

1-متوفر ☐ **2**-غير متوفر ☐

اذا متوفر اذكر نوع العتاد.....

التمويل

1. **ما هي مصادر تمويل المستثمرة؟**

1-تمويل ذاتي ☐ 2-دعم ☐ 3-قرض بنكي ☐ 4- قرض التحدي ☐

5- قرض التحدي جامع ☐ 6- خدمات التعاونيات ☐ 7- قرض الرفيق الموسمي ☐

8- اخر وضح.....

وضح اسباب اختيارك لمصدر التمويل

1 -لا علاقة لي مع البنك ☐

2-بسبب نسب الفوائد ☐

☐

3-مشاكل مع البنك، بيروقراطية، استقبال سيء...

4-البنك هو الوحيد الذي يعطي قروض

5- تعاون و اتحاد بين الفلاحين

6- قلة الضمانات التي يجب اعطاءها للبنك

7- اخر وضح .....

2. هل سبق لكم ان طلبتم قرض بنكي ؟1- نعم 2- لا

اذا نعم من اين؟ 1- بنك الفلاحة و التنمية الريفية 2- اخر اذكر .....

3. ما هي العوائق التي ترونها مانع لطلب القرض البنكي؟

1- نسب الفوائد

2-مدة الحصول على القرض طويلة

3-الضمانات المطلوبة من البنك غير متوفرة

4- الوضعية المالية لا تسمح

5- وازع ديني

4. هل لديكم حساب جاري بريدي ؟1-نعم 2-لا

5. هل لديكم حساب بنكي؟ 1- نعم 2-لا

اذا نعم في اي بنك ؟ 1- بنك الفلاحة و التنمية الريفية **اخر اذكر .....**

القروض المتاحة على مستوى بنك الفلاحة و التنمية الريفية و مستوى الخدمات

1. هل سبق و تعاملتم مع بنك الفلاحة و التنمية الريفية؟

1-نعم 2-لا

اذا نعم سؤال 2

اذا لا سؤال 6

2. متى؟ .....

3. ماذا اقترضتم ؟

1-قرض بنكي 2- قرض تحدي 3- قرض الرفيق 4- دعم

اذكر المشروع المنجز:.....

4. هل منح لكم القرض الذي طلبتموه ؟

1-نعم 2-لا

اذا كان لا سؤال 5

اذا كان نعم هل دفعتم مستحقات القرض للبنك؟ 1-نعم 2-لا

في حالة حاجتكم لتمويل اخر لمشاريع اخرى هل تعيدون التوجه لبنك الفلاحة و التنمية الريفية؟ 1- نعم ☐ 2- لا ☐

اذا لا لماذا ؟ .....

5. لم يمنح لكم القرض لماذا ؟

1-مشكل عقد الملكية ☐

2-مساحة غير كافية ☐

3-السن متقدم ☐

4-المشروع المراد غير ملائم ☐

5-اخر اذكر .....

6. لم يسبق لكم ان تعاملتم مع بنك الفلاحة و التنمية الريفية لماذا؟

1-معلومات غير كافية عن القروض المتاحة ☐

2-بعد المسافة ☐

3-عدم الثقة في كل ما هو عمومي ☐

4-الخوف من البيروقراطية ☐

5- اخر اذكر .....

7. في رايكم هل الخدمات على مستوى بنك الفلاحة و التنمية الريفية تتماشى و مطالب الفلاحين؟اشرح

.....

.....

8. ما هي التغييرات او الظروف التي يجب احداثها في نظام التمويل و التي تتمنون حصولها في بنك الفلاحة و التنمية الريفية للاستعداد للتعامل معه؟

1-ان يكون البنك و نظام التمويل ملائم و خصوصية الفلاح و الفلاحة ☐

2-تسهيل المعاملات و الاجراءات ☐

3-الغاء نسب الفوائد ☐

4-معلومات اكثر على نظام التمويل و القروض الممنوحة ☐

5-تسديد المستحقات يكون موسمي ☐

6- اخر اذكر .....

(04) الملحق

GRE DE MEDEA 026
Service crédit

التمويل بالايجار

Etat consolidé de financement par crédit Bail (Leasing) au 28/02/2018

Etat N° 01

En milliers de DA

NBR de dossier déposés	NBR de dossier favorables	NBR de dossier défavorables	Dossier en cours d'études	Tracteur	M/ batteuses	Matériel d'accomp	Autres matériel	Apports promoteur (1er loyer)	Montant de la subvention (MADR)	Montant de financement BADR	Coût des projets
281	238	33	10	189	60	254	6	103377	364458	584426	1052261

الملحق (03)

GRE MEDEA 026
SERVICE CREDIT

مرصاد الكدي.

Suivi du Crédit ETTAHADI par activité au 31/12/2017

activité financée (النشاط)	Nvre de dossiers (عدد الملفات)	Montant accordé (المبلغ الممنوح)
AVICULTURE (تربية الدواجن)	10	264 698 121
ARBORICULTURE (استغلال مثمرة)	2	14 262 782
CEREALICULTURE (حبوب)	3	19 841 769
ELEVAGE BOVIN (تربية الأبقار)	3	32 082 360
ELEVAGE OVIN (تربية الأغنام)	2	25 336 130
MARAICHAGE (خضروات)	4	16 099 502
ENTREPOSAGE FRIGORIFIQUE (غرف تبريد)	2	58 541 090
MATERIEL AGRICOLE (عتاد فلاحي)	0	0
AUTRES ACTIVITES (نشاط آخر)	4	157 781 417
TOTAL (المجموع)	30	588 643 171,37

0,00

588643271,4

Nbre de dossier déposé (02) الملحقة

GRE MEDEA026
Sce crédit

ETAT RECAPITULATIF "RFIG" PAR ACTIVITE
Arrêté au 28/02/2018

من - 2008 الى 28/02/2018

Activité	Nbre de Dossiers	Montants accordés
Céréaliculture(CCLS 08/09/10)	207	94 349 283,00
Céréaliculture(CCLS 10/11)	75	66 072 216,60
Céréaliculture (CCLS 11/12)	90	78 440 100,00
Céréaliculture (CCLS 12/13)	86	94 806 820,00
Céréaliculture (CCLS 13/14)	132	118 061 210,00
Céréaliculture (CCLS 14/15)	152	126 049 998,50
Céréaliculture (CCLS 15/16)	134	151 290 395,95
Céréaliculture (CCLS 16/17)	117	143 398 660,00
Céréaliculture (CCLS 17/18)	101	86 770 000,00
Céréaliculture	7	7 779 757,00
Pomme de terre	58	130 697 729,50
Autres maraichages خضروات	11	16 699 450,00
Aviculture دواجن	98	1 217 783 293,73
Apiculture نحل	2	1 168 500,00
Arboriculture أشجار مثمرة	2	4 329 000,00
Elevage bovins laitiers	6	38 053 248,01
autres élevages(engraissement) تربية أبقار	11	104 527 857,00
AUTRE (Matériel Agricole) تسمية محرك	1	650 000,00
TOTAL	1290	2 480 927 519